الكتاب الأول

نظرية الدول والنظم السياسية

- نشأة الدولة .
- الدولة الديمقراطية .
- التنمية السياسية .
- الدولة الاوتوقراطية .
- سيادة الدولة .
- تطور وظائف الدولة .
- الدولة البسيطة والدولة المركبة .
- النظام السياسى .
- السلطات العامة والنظام الانتخابى

تعنى الدولة مجموعة من البشر تم تنظيمهم سياسيا فى اطار حكومة مستقلة ويعيشون على أرض محددة ، أى أن التعريف يشمل :

١ ـ مجموعة من البشر يكونون المجتمع ٠

٢ ـ الحكومة ٠

٣ ـ الأرض ٠

والمجتمع مجموعة من البشر يعيشون معتمدين على بعضهم البعض ، ويحاولون حل مشاكلهم من خلال العمل المشترك ٠ وهناك مجتمعات كبيرة وأخرى صغيرة ٠

والحكومة فى اشكالها المتعددة تنظم أنشطة البشر ، ولذلك فهى تقدم خدمات عديدة ، وعلى المستوى الوطنى فأن الحكومة تتولى مهام الدفاع من خلال القوات المسلحة ، والشئون الخارجية وتتولى الاشغال العامة ، كما تتدخل بدرجات متفاوتة فى الشئون الاقتصادية ٠

وتثير الدولة عدة قضايا منها عدد السكان والمساحة ، ولا يمكن تصور وجود دولة بلا بشر ، والعامل السكانى من العوامل الهامة فى تقدير وزن الدولة ، بل أن هذا العامل قد يعد معوقا للدولة فى الانضمام الى المنظمة الدولية ، ففى عام ١٩٢٠ اعترضت عصبة الامم على أنضمام ليختنشتين Liechtenstein اليها لان عدد سكانها كان ضئيلا للغاية ، أما الان فهناك فى الامم المتحدة دول عدد سكانها ضئيل للغاية مثل موريشيوس والكومورفيجى ٠

وتؤثر العوامل البيئية على الدولة ، فالدول التى تتشكل أساسا من الجزر والجبال مثلا غير الدول التى تتشكل أساسا من السهول كما أن فيضان نهر النيل فى مصر أثر على تكوين الدولة فى مصر ، وقد يشكل عامل ضغط اذا كانت معدلات زيادتهم عالية بما لا يتمشى مع الموارد ، وهذا يثير عدة قضايا مثل الانفجار السكانى وانخفاض معدلات التنمية ٠

ويلاحظ أن أخذ الدولة بالتقدم التكنولوجى من عدمه يؤثر على قوة الدولة ٠

وهكذا فأن عدد السكان والارض ليس كافيا لتكوين الدولة ولكن الاستقلال عنصر أساسى تتميز به الدولة ، فالحكومة يجب أن تكون مستقلة وبالتالى يكون لديها السيطرة والسلطة الكاملة فى اطار اراضى الدولة وأن تكون مستقلة عن الدول الاخرى ، أى أن الاستقلال الداخلى والخارجى عملية ضرورية ٠

واذا لم يكن للحكومة سيطرة على أراضيها بسبب الاحتلال أو خلافه يمكن أن تشكل حكومة فى المنفى Government in exile تسعى لتحرير الاراضى من المستعمر أو المحتل ٠

وهناك عدة صعوبات تتعلق بالاستقلال الفعلى ٠ أما الاستقلال الاسمى أو القانونى فهو معروف ، فالاستقلال يعتبر قضية لها درجات ٠

وتثير الدولة قضايا الاعتراف recognition بها من عدمه ، وهناك الاعتراف بالامر بالواقع de facto والاعتراف القانونى

والاعتراف بالامر الواقع يعنى أن الدولة ببساطة معترف بها كحقيقة قائمة ، ففى بعض الاحيان قد يكون واضحا أن الدولة الجديدة توجد ومع ذلك فان الدول الاخرى تشك فى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وهنا ينطبق عليها

حالة الاعتراف بالامر الواقع · وقد يعد الاعتراف بالامر الواقع مؤقتا ، وممهدا للاعتراف القانونى ·

وهناك بعض الاعتبارات التى تدفع الدولة الى التأخر فى الاعتراف بحكومة أو نظام جديد فى دولة معينة ، ومن الامثلة على ذلك أن الولايات المتحدة اعترفت بحكومة الاتحاد السوفيتى عام ١٩٣٣ أى بعد ستة عشر عاما من قيام النظام السوفيتى فى الاتحاد السوفيتى ·

وقد يتحقق الاعتراف من خلال انضمام الدول للمنظمات الدولية ، فمثلا اعترفت الامم المتحدة بأوكرانيا وبلوروسيا كأعضاء فيها ، رغم أن أواكرانيا وبلوروسيا يدخلان ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وكان ذلك ضمن الثمن الذى حصل عليه الاتحاد السوفيتى لتعاونه فى قيام الامم المتحدة ·

وكان ذلك حل وسط سياسى political compromise عند انشاء الامم المتحدة ·

وهناك حالات خاصة ينطبق عليها صفة الدولة مثل مدينة الفاتيكان ، وهى قطاع فى مدينة روما ، وهى مقر البابا ، وتصدر طوابع بريد خاصة بها ، ولها قوانينها الخاصة وهذا يرجع الى طبيعتها الدينية ·

وهناك مفهوم الوطن country هو مقر ذو طبيعة جغرافية geographic location أما الامة nation فأهم مميزاتها هى الوحدة الثقافية والتجانس الثقافى ·· ولذلك وجد اصطلاح الدولة القومية nation state حيث يجمع بين خصائص الدولة وخصائص الامة ·

نشـــــأة الدولة

أن قضية نشأة الدولة لا يمكن تقديم اجابة نهائية بشأنها ، نظرا لان الأدلة الخاصة بذلك ليست واضحة تماما ، وان كان هناك تفسيرات فى هذا الصدد منها نظرية **الاصل الالهى للدولة** (١) ، وتقول أن نشأة الدولة ترجـع الى الله ، وأن الانسان ليس عاملا أساسيا فى النشأة ، رغم أن الدولة نشأت من أجل الانسان ٠

وقد استخدمت هذه النظرية فى بعض الاحيان لتبرير الحكم الملكى المطلق

اما نظرية العقد الاجتماعى (٢) وتذهب الى أن البشر اجتمعوا واتفقوا على قيام الدولة من خلال عقـــد ، وقد نادى بهذه النظـــرية بعض المفكرين السياسيين مثل هوبز ولوك وروسو ٠

اما نظرية القـــوة (٣) فترى أن الدولة نشأت من خـلال سيطرة الرجال الاقوياء على الرجال الاضعف منهم ٠ اذ أن كثيرا من الاسر الحاكمة اعتمدت على القوة فى اطار الوصول الى الحكم ، وعلى سبيل المثال فان مصر القديمة منذ عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد حتى الغزو الرومانى تقدم أمثلة على الاسر الحاكمة التى استندت الى القوة ٠ وهناك أمثلة حديثة منها الدكتاتورية فى الدول الشيوعية والدول النامية ٠

وتعد نظرية التطور The Evolutionary Theory

اكثر النظريات قبولا فيما يتعلق بشرح النشاط السياسى للانسان ٠ وفى هذا الصدد ذهب ارسطو الى أن الانسان حيوان سياسى واجتماعى وأن النشاط السياسى للانسان يعد طبيعيا كالمأكل والنوم والتنفس ، وفى هـــذا الاطار

---

(1) The theory of the Divine Origin of the State
(2) The Social Contract Theory
(3) The force theory.

تساهم الاسرة فى الوجود الانسانى · وقد اعتبر النشاط السياسى علامة مميزة ومستمرة لوجود الانسان ·

وقد تطورت الدولة من ظاهرة بدائية وغير محددة المعالم الى ظاهـرة معقدة فى العالم الحديث ·

ووفقا لهذه النظرية لا يتم التساؤل عن متى وكيف بـدأت الدولة ولكن يتم التساؤل عن كيفية تطورها ·

● ● ●

ويعتبر كثير من علماء السياسة أن هذه النظرية أكثر قبولا فيما يتعلق بنشأة الدولة ·

وقد تطور القانون على مر العصور ، وفى المجتمعات البدائية كان هناك بعض القوانين · ولكنها لم تكن معقدة كما هو الحال فى الدولة الحديثة ·

واذا كان للقبيلة دور فى التمهيد لقيام الدولة ، فأن هذا التنظيم ما لبث أن تعرض للتطور ، وفى مرحلة لاحقة ثم قيام دولة المدينة The city state وكانت بداية مبكرة لنشأة الدولة ·

ومع نهـــاية الدولة الرومانية ، نمـا الاقطاع فى أوروبا ، وقد مثل هذا التنظيم ترتيبات معقدة للواجبات والالتزامات بين مجموعة من الأفراد من أدنى الدرجات الى أعلاها · وقد أدى الاقطاع الى أنشاء مجتمعات لا تتسم بالمركزية وحتى مطلع القرن السادس عشر ، لم يكتمل بعد أنتقال أوروبا من الاقطـاع الى الدولة الوطنية Nation state بشـــكل نهـــائى ، اذ تحركت بريطانيا فى هذا الاتجاه أكثر من الدول الاخرى ، رغم أن الاسكتلنديين والايرلنديين لم يكونوا قد اندمجوا بعد · وكانت المانيا مقسمة ولم تتحد بعد

وفى مقابل ذلك تدعمت النزعة الوطنية فى أوروبا ، وأصبحت الـــدولة الوطنية النمط السائد فى العالم ·

وفى اعقاب ذلك تطور الفكر السياسى نحو انشاء حكومة عالمية تكون فوق الكيانات المختلفة فى العالم ٠

وترتبط الدولة بالسيادة ، وتعرف بأنها السلطة القانونية المطلقة التى تملكها الدولة ٠ وفى الاطار الداخلى تمتلك الدولة ٠ وفى الاطـــار الداخلى تمتلك الدولة السلطة على سكانها ، وفى الاطار الخارجى تعد الدولة متحررة من السيطرة الخارجية ٠

● ● ●

الدولة الديمقراطيـــــة

يمكن تعريف الديمقراطية بأنها عملية المناقشة الحرة ، التى قد يشترك فيها كل الأفراد ، مما يؤدى الى نوع من الاتفاق الفعلى بصدد القرارات التى تؤثر عليهم جميعا ٠

والديمقراطية ليست ظاهرة جديدة ، وترجع جـــذورها الى عدة قرون خلت ٠٠

ويرجع أصل الديمقراطية الى الاغريق ، وتعنى حكم الشعب ٠

وترتبط الديمقراطية بالمناقشة الحرة free discussion والديمقراطية كعملية سياسية مبنية على أساس أن الأفراد وصلوا الى مرحلة الرشد ، أونهم أحرار ومتساوون ، أى ان مفاهيم الترشيد rationality والحـــرية freedom والمساواة equality تعـــد مقومات أساسية للديمقراطية ٠

ويعنى الترشيد أن الانسان يستخدم عقله ، وان كان الأفراد معرضـــين للتأثيرات العاطفية ، أى ان العقل لا يحكم دائما وأبدا ٠٠ وان كان من المفروض أن تكون الغلبة للعقل : reason

أما الحرية ، فهى ضرورية للترشيد ، فأفكار المستعبدين نادرا ما تكون ذات قيمة ٠٠ وتوجد فى المجتمعات ـ بدرجات متباينة ـ مجموعة من الأفراد يوافقون دائما yes men وهم لا يعتبرون رصيدا للديمقراطية ، ومن هنا فان الحرية ضرورية ليقول الانسان ما يفكر فيه ، ولا تعد الحرية تصريحا يفعل بمقتضاه الانسان ما يريد ٠

ويمكن القول أن الحرية هى اتاحة أكبر فرص ممكنة لفعل الأشياء المرغوب فيها ، مع وجود حد أدنى من الضوابط ٠

وتثير الحرية عدة قضايا تتعلق بحرية التعبير ، وحرية الصحافة ، وحرية الدين ، وحرية التجمع ٠

وحرية الصحافة جزء من حرية الاعلام ، وبهذا المفهوم فان حرية الاعلام تشير الى مدى أكبر يتعلق بالصحافة ، بالاضافة الى الاذاعة والتليفزيون وغيرها من الوسائل الاعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية ٠ وقد يطلق تعبير حرية الصحافة بمعنى حرية الاعلام ، على أساس أن هناك ثلاثة أنواع من الصحافة ، هى الصحافة المكتوبة ، والصحافة المسموعة ـ وأهمها الراديو ـ والصحافة المرئية ـ وأهمها التليفزيون والسينما ـ

ومن الناحية القانونية ، فان كل النظم السياسية تنسب لنفسها حرية الاعلام ، وتنسب لغيرها العكس ، ولذلك فان الناحية السياسية لا تركز على القانون ، فهو عندها مجرد شكل ، ولكن تتعدى النظرة القانونية الى الواقع ، وتقارن بين الاثنين ، ولذلك فان رجل القانون لا يكفى ، وفى حاجة الى مكمل هو : عالم السياسة ، وعالم السياسة فى حاجة الى سند ، هو : عالم الاعلام ٠٠

أما الديمقراطية ، فهى حكم الأغلبية ، مع خضوع الأقلية لرأى الاغلبية ، وذلك لصعوبة التوصل الى الاجماع ، ولا تحرم الأقلية من الحريات الخاصة بحكم القانون والمساواة أمام القانون ، وحرية الرأى وحرية العقيدة وحق التصويت وحق التجمع وخلافه ، واذا كانت الأغلبية تحكم ، فان هذا الحكم يتدعم من خلال المعارضة للقوية لا الصورية ٠

وترتبط الديمقراطية بالليبرالية ، وترتبط الليبرالية بتدعيم الحريات الفردية وحكم القانون ، والاختيار الحر للحكومة من خلال الانتخابات ، وحماية الحقوق المدنية ، والقضاء على الامتيازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبعض على حساب الآخرين ٠

وهناك علاقة وثيقة بين حرية الاعلام والديمقراطية ، وتتمثل هذه العلاقة فى جوانب عديدة نذكر منها : مدى تعبير وسائل الاعلام عن الشعب ، فهل حرية الاعلام تعنى حرية الاعلاميين ، أم تعنى حرية الشعب ؟ ٠٠ والمفروض أن يعبر الاعلاميون عن الشعب ، وبالتالى يعكسون الاحتياجات الواقعية للشعب ، ولا يكونوا حاجزا بين الشعب والحكومة ، بل موصلا جيد التوصيل بين الشعب والحكومة ٠

وهناك قضية مدى قدرة الشعب فى التأثير على الحكومة ، وهكذا فان وسائل الاعلام فى الديمقراطيات تعد بمثابة الضاغط المستمر على الحكومة ، ولذلك فان بعض علماء السياسة يطلقون على الاعلام سلطة اذا استخدمت بشكل ايجابى تكون مفيدة ، واذا استخدت بشكل سلبى فانها تكون أداة من أدوات القمع ٠ وترتبط الديمقراطية باحترام الفرد ، مع الأخذ فى الاعتبار قدراته ، وأهمية تزايد دوره فى الجماعات التى ينتمى اليها ٠

واذا أسيىء استخدام الحرية فقد تنقلب الى فوضى ، اذ أن حرية الفرد ترتبط بحرية الآخرين ٠

واذا كانت الديمقراطيات ترتبط بوجود الجماعات المتنافسة ، التى لديها مصالح سياسية متعددة ، فان تعدد وسائل الاعلام ضرورى لاشباع هذه الاحتياجات ٠

وهكذا تقدم الديمقراطيات تسهيلات لنشر معدلات واسعة من المعلومات والاتجاهات ، وهذا يجعل من السهل على ذوى الاتجاهات المتماثلة أن يتعلموا من بعضهم البعض من خلال وسائل الاعلام ودور الكوادر الاعلامية ، وهذا يساهم فى نمو الرأى العام وتكوين جماعات سياسية جديدة ٠

كما أن تزايد دور وسائل الاعلام فى اطار الالتزام بقيم المجتمع ومعتقداته الأساسية يزيد من دور الاعلام فى تدعيم القيم الديمقراطية ٠

وتسهل وسائل الاعلام من دور الخبراء وقيادات الرأى فى التأثير على الأعمال والسياسات الرسمية ٠

وكل هـذا يساعد فى تكوين رأى عام مستنير يواجه السلبيات مثل السياسات التضخمية ، أو سوء أحوال المواصلات العامة ، أو اهدار انسانية البشر فى مستشفيات الحكومة ، وعدم اهدارها فى المستشفيات الخاصة ، وهذا يساهم فى ترشيد تصرفات المسئولين الحكوميين ، لعلمهم أن الرأى العام أصبح مستنيرا ، وان وسائل الاعلام تعبر عن الرأى العام ، وبالتالى فان السلبيات ستقاوم من قبل وسائل الاعلام ٠

وعلى الجانب الآخر ، فان الرأى العام قد يكون مواتيا فى الاشادة بالجوانب الايجابية كتعمير الصحارى ، وحل أزمة الاسكان ، وزيادة الأجور والانتاج ، ومقاومة المستغلين ٠

وهكذا ، فان انتقاد الأشياء كما هى ، أو فى اطار السعى لما ينبغى أن تكون ، يعد ضروريا فى الديمقراطية ، واذا لم يتحقق ذلك فان الآراء التى تدعو الى الأحسن لن يكون لها دور ٠ وهذا هو مكمن الكوارث ، ودون اشتراك المواطن بشكل كاف فى قضايا المشاركة ، سيكون من الصعب على الديمقراطية أن تجد أساسا متينا لسياساتها ٠

وهكذا يتبين أن اقدام مصر على مرحلة جديدة من الديمقراطية يرتبط بأمور كثيرة منها حرية الاعلام بالمفهوم الواسع ، وهذا يثير قضايا عديدة منها تعبير الاعلام عن الشعب ، مع السعى لزيادة قدرة الشعب فى التاثير على الحكومة ، وتدعيم دور الجماعات المتنافسة ، وتدعيم القيم الديمقراطية ، وأهمية دور الخبراء وقيادات الرأى ، والسعى لتكوين رأى عام مستنير ٠

أما المساواة ، فهى المكون الثالث للديمقراطية · ولا تعنى المساواة السياسية المساواة التامة لكل الأفراد بكل مظاهرها ، فالأفراد مختلفون فى قدراتهم التى زودهم بها الله ، كما أنهم مختلفون من حيث الامكانية الاقتصادية بالاضافة الى الاختلاف فى درجة التفاعل مع النظام السياسى ، أى الاختلاف فى المشاركة السياسية · political participation

ويرى بعض الكتاب ان المساواة فى الديمقراطية تعنى المساواة أمام الله بالاضافة الى المساواة فى الكرامة الانسانية ، والمساواة أمام القانون ، والمساواة فى الفرص ، أو ما يسمى بتكافؤ الفرص ، ولكل فرد صوت واحد فى الانتخابات ·

وفى النظم التسلطية authoritarian regimes والنظم الشمولية totalitarian regimes

عادة ما تنتفى الكرامة الانسانية للفرد ، وتهدر المساواة ·

ويمكن أن تعرف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية ، مع ضمان حقوق الأقلية majority rule with minority rights أى ان الديمقراطية نظام يستعمل الأغلبية بمقتضاه القوة لتنفيذ ما تتوصل اليه مع السماح بالمشاركة الكاملة للأقلية واحترام آرائها ·

● ● ●

وفى مجال الديمقراطية ، نذكر الديمقراطية فى عهد الاغريق ، وذلك من خلال المشاركة المباشرة لكل المواطنين فى تقرير أمورهم · وقد ساعد على ذلك وجود مجموعات قليلة العدد من السكان ·

ورغم ذلك ، فان ديمقراطية أثينا تعرضت للانتقاد ، اذ أنها اقتصرت على المواطنين ، وكانوا يمثلون أقلية بمعيار عدد السكان ، أما الفئات الأخرى

التى لم تتمتع بالمواطنـــة ، فلم تشترك فى تقرير الأمور ، أى أنهـــا كانت ديمقراطية الأقلية ٠

ومع تعذر اشتراك كل السكان فى تقرير مصيرهم ، ظهرت الديمقراطيـة التمثيلية representative democracy من خيال انتخاب ممثلين عنهم يتولون تقرير أمورهم ٠

وترتبط الديمقراطية بالمسئولية ، أى أن الحكومة مسئولة أمام الناخبين ٠

وتثير الديمقراطية قضية العلاقة بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويعنى فصل السلطات توزيع السلطات بين الأجهزة الثلاثة ٠

● ● ●

وهنـــاك علاقة بين الديمقراطيـــة والأوضاع السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية القائمة ، فقد تكون الأخيرة غير مواتية التطبيق الديمقراطية بشكل كامل ، وهنا من الأهمية التمهيد لتحقيق الديمقراطية ٠

وعادة ما ترتبط الديمقراطية بنظام تعدد الأحزاب multi party system وذلك لتحقيق التعدد فى الآراء ، وتقوية المعارضة ، وعنـــدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، هاجم جورج واشنطن الأحزاب السياسية ، ووصفها بأنها مدمرة ، نظرا لأن الأوضاع الامريكية لم تكن مواتية فى هـــذه الفترة ، ومع تطـــور الأوضاع أصبحت الأحزاب سمة أساسية من ســـمات الديمقراطية الليبرالية الامريكية ٠

وقد شبه هارولد لاسكى الديمقراطيـــة بالحذاء ، بمعنى أن حـــذاء فرد لا يصلح بالضرورة لفرد آخر ، وكذلك فالتطبيق الديمقراطى لدولة معينـــة لا يصـــلح بالضرورة لدولة أخرى ، ومن هنـــا يجب الاستفادة من التطبيقات الديمقراطية مع الأخذ فى الاعتبار الظروف القائمة ٠

● ● ●

التنميـــة الســـياسية

تحدى وجود الدول الجديدة فى آسيا وأفريقيا ، الامكانيات النظـــرية للعلوم السياسية ، فالمجال الأكاديمى الذى كان محددا بالمجتمعات العربيـــة بشكل أساسى ، أصبح يواجه أشكالا أخرى من المتغيرات والنظم الناشـئة ٠ ومن بين المشـــاكل التى تواجه هـــذه الدول الجـــديدة عملية التنميـــة : developmental process وهى ذات أوجه مختلفـة ومتفاعلة وتتراوح بين التنمية الاقتصادية والسياسية والادارية والاجتماعية ٠

وليس هناك ثمة اتفاق بين الكتاب على **تعريف التنمية السياسية** فيعرفها البعض بأنها الاحتياجات السياسية للتنمية الاقتصادية ، فعندما تركز الانتباه على مشاكل النمو الاقتصادى والحاجة الى تحويل الاقتصاديات الراكدة الى اقتصاديات تتسم بالسمة الديناميكية ، اعتبرت الظروف السياسية والاجتماعية ذات دور فى زيادة متوسط الدخل الفردى ، ان دور التنمية السياسية يتحدد فى تسهيل النمو الاقتصادى ٠

وذهب فريق آخـــر من الكتاب الى أن التنمية السياسية هى السياسات الملائمة للتنمية الصناعية ، ويلاحظ أن هـــذا التعريف مرتبط بالاعتبـارات الاقتصادية ، ويتحدث عن سياسات مرتبطة بالمجتمعات التى أحرزت درجـــة عالية من التقدم الاقتصادى ، وهذا يفترض أن الحياة الصناعية تنتهج نمطـــا مشتركا من الحياة السياسية ٠

وهنـــاك تعريف ثالث يذهب الى أن التنمية السيياسية هى التمـــدين والتحديث السياسى political Modernization حيث أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات درجة معينة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ٠

وهناك من يرى أن ذلك ينطبق على المجال السياسى ٠

وهناك تعريف رابع يذهب الى أن التنمية السياسية هى عملية قيام الدولة

الوطنية the operation of a nation state على أساس أن التنمية السياسية تتكون من اطار تنظيمى للحياة السياسية وتقديم الوظائف السياسية وفقا للمستويات المتوقعة للدولة الوطنية المتمدينة · وهذا التعريف يفترض أن هناك أنماطا متعددة من النظم السايسية من الناحيـــة التاريخية ، وان كل الجماعات لديها أنماط سياسية خاصة بها · ومع وجود الدولة الوطنية المتمدينة أتت الى حيز الوجود مجموعة من الاحتياجات السياسية ، وعلى هذا الأساس فان المؤسسات السياسية وأعمالها تتسم بسمات معينـــة ومتطورة ، وهـــذا يشمل المحافظة على مستوى معين من النظام العام ، وتعبئة الموارد ، ووجـود أنماط معينة من الالتزامات الدولية ·

ويذهب البعض الى أن التنمية السياسية هى تعبئة الجماهير ومشاركتهم أى المسائل المتعلقة بتفاعل الأفراد مع النظام القـــائم ، وعدم وقوفهم موقف اللا مبالاة ، ويتسم ذلك بدرجة من المشاركة الشعبية الموسعة ·

ويذهب آخرون الى أن التنمية السياسية هى بناء الديمقراطية ، وهـــذا يرتبط بقيام المؤسسات السياسية ومدى علاقاتها ببعضها البعض ، ومـــدى ملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة ·· وكما قال هارولد لاسكى ان اختلاف النظم السياسية يختلف باختلاف المجتمعات المطبقة فيها ، وشبه ذلك بالأحذية ، فلا يتصور مثلا أن حـــذاء معينا يلائم جميع الأفراد ، ولـكن الصحيح هو اختلافه باختلاف الأفراد ·

وهناك من يعرف التنمية السياسية بأنها الاستقرار والتغيـــير المنظم ويرتبط الاستقرار بمفهـــوم التنمية عـــلى أساس أن أى شكل من التقـدم الاقتصادى والاجتماعى يعتمد على البيئة الملائمة لذلك ·

ويلاحظ أن التعريفات السابقة تختلف باختلاف الكتاب وتركيزهم عـلى زاوية معينة من زوايا التنمية السياسية ، فهناك من يركز على مدى ارتباطها

بالتنمية الاقتصادية ، وهناك من يركز على التمدين السياسى ، وهنـــاك من يولى اهتماما للاستقرار السياسى وهكذا ٠٠ أى أن هناك لبس حول مفهوم التنمية السياسية نظرا لاختلاف الجوانب المختلفة للتنمية السياسية وتعقـد جوانبها واختلافها فى النظم المختلفة ٠

وتشمل عملية process التنمية السياسية احداث تغيرات بنيانية struuctural changes فى المؤسسات السياسية تتلائم مع الجسـم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، بمعنى أن المهم ليس نمطا بعينه ، ولكن المهم فعالية النمط وتمشيه مع الظروف القائمة ، فاذا كان هناك نمط معـين يلائم دولة معينة فهذا لا يعنى أنه يلائم دولة أخرى ، ويساهم فى هذا الصدد نوعية الأشخاص القائمين على هذه المؤسسات ومدى قدرتهم العقلية وثقافتهم التى تؤهلهم لاحداث هذا التغيير ٠

ويشمل ذلك الجهاز التنفيذى فى الدولة المتعلق بالرئاسة وطرق الادارة ، وكذلك الجهاز التشريعى ، وطرق انتخاب الأعضاء ، ونظام القضاء ، ووضعية الأحزاب أو الحزب الواحد ، والتنظيم الشعبى حسب الأحوال ، ودور جماعات الضغط والجماعات المصلحية ٠٠٠ الخ ، بالاضافة الى كيفية عمل استراتيجية ملائمة للتنمية السياسية تضمن وضع الأساليب الكفيلة بتحقيق الأهـداف الموضـوعة لاحداث الاستقرار السياسى والتحديث وبنـاء الدولة وتحقيق الديمقراطيـة ٠

وهنـاك عدة أزمات تتعلق بالتنميـة السياسية وهى أزمة الهـوية : the identity crisis فأفراد الدولة الجديدة يجب أن يشعروا أن هوياتهم الشخصية تتحدد بمدى العلاقة بوطنهم ، مع ملاحظة أنه فى كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبيلة الى الجماعات اللغوية والعرقيـة التى تتنافس فى الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة ٠

ويثير ذلك مسائل المواريث القديمة والحديثة ، وهـذا التمزق فى الولاء

يؤثر على التنمية السياسية ٠

وتوجد أزمة الشرعية the legitimacy Crisis وهذا يرتبط بطبيعة السلطة ومسئوليات الحكومة ، وهنا تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية والبيروقراطية ومدى دورها ودور الجيش فى الحياة السياسية ، وطبيعة الأهداف الموضوعة ومدى تحقيقها ٠

وهناك أزمة المتسرب والاختراق The penetration crisis فالمشاكل الحرجة للادارة فى الدول الجديدة تؤدى الى اثارة أزمة الوصول الى المجتمع ، وتنفيذ السياسات الموضوعة ، وهذا يرتبط بالتنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى ، ولكى تنفذ الحكومة سياسات ذات مغزى فهذا يتوقف على مقدرتها فى الوصول الى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان ، وهذا يثير قضية الثقة بين الحكام والمحكومين وصعوبة تغيير القيم والعادات ٠

وتوجد أزمة المشاركة the participation crisis وهذا يعنى انخفاض معدل التوسع فى تدفق المشتركين الجدد فى عملية التفاعل مع المؤسسات القائمة ٠

وهناك أزمة الاندماج Integeration crisis وتعطى هذه الأزمة الحلول الفعالة لأزمات الوصول الى المجتمع والمشاركة ، ويتوقف اندماج الحكومة مع الشعب والجماعات القائمة على الانجازات التى تقدمها من خلال النظام السياسى ٠

وتوجد أزمة التوزيع The distribution crisis فالأزمة النهائية فى عملية التنمية تشمل مسائل تتعلق بمدى نفوذ السلطات الحكومية فى توزيع السلع والخدمات ومدى وجود نمط من القيم فى المجتمع ، وفى بعض الحالات تلجأ الحكومات لمواجهة المشاكل بالتدخل المباشر فى توزيع الثروة وتقوية فرص وامكانيات الجماعات الغير متميزة disadvantaged groups

وهناك عدة قضايا تواجه التنمية السياسية وهى الديمقراطية اولشخصية وتغير القيم والاتصال وغير ذلك ٠

واذا تعرضنا للديمقراطية يجب أن يؤخذ فى الاعتبار الحاجة الى النمو الاقتصادى ومدى تعقد هذه القضية واحتياجها الى نظام يتسم بالاستقرار ، وبكرس جهوده نحو تحقيق التقدم الاقتصـــادى وما يرتبط به من مســـائل اجتماعية وسياسية وادارية وغيرها ٠

مع ملاحظة أن الديمقراطية ذات مفهوم عام يرتبط بحكم الشعب وتطبيقات مختلفة ، وهنا وجدت كثير من الدول الجديدة أن أسلم طريق هو نظـــام الحزب الواحد ، أو التجمع الشعبى الواحد ، وقد ثبت صحة هـــذه الفكرة نظريا ، حتى أننا نجد صدى هذه الفكرة فى أول الأمر كان مصـــدره الدول التى تتبع الآن نظام التعدد الحزبى ، فمثلا هاجم جورج واشنطن الأحـــزاب السياسية ووصفها بأنها مخربة ، وذلك نظرا للظروف الأولى المتعلقة بقيـام الولايات المتحدة بعد تخلصها من الحكم البريطانى ، أى أنه يجب أن يؤخـــذ فى الاعتبار العـــلاقة بين النظام والظـــروف القائمة ، وعدم التركيز عـلى قالب معين ٠٠ والمهم أخيرا هو الارتطامة الديناميكية للنظام القائم ، ومـــدى قدرته العملية ٠

وهنـــاك قضية الشخصية والقيم المتغيرة ، فقد ركز صانعوا السياســـة والدارسون على دور القيم فى عملية التمدين والتحديث modernization process وتتوقف فاعلية النظام السياسى على الشعب والقيم التى ترتبط به ، مع الأخذ فى الاعتبار المسائل السيكولوجية ٠

ويلاحظ أن مفهوم الثقافة السياسية political culture ذات قيمة كبيرة فى مساعدة عالم السياسة على ربط الابعاد السيكولوجية للتغير الثقافى بمشاكل التنمية السياسية ، فالثقافة السياسية تقدم وسائل لربط تحليـل

الجزئيات micro analysis بتحليل الكليات macro analysis

والثقافة السياسية هى مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التى تعطى معنى للعملية السياسية Political process فى النظام وتبين الافتراضات والقواعد التى تحكم السلوك السياسى ، كما تشمل المثل السياسية وبالجملة هى الأبعاد النفسية والموضوعية للسياسة ، وهناك شخصية الزعامة ، وهذه مسألة أكثر تعقيدا ، ويتوقف عليها الكثير أو القليل من المنجزات السياسية ، كل هذا يوضح المسائل الشائكة المتعلقة بالتنمية السياسية ٠

وهناك قضية القانون ومدى صلاحياته للادارة ، وبناء الأمة ، ودرجة التطبيق ، وهل هو قانون مستورد من الخارج أو نابع من النظام القائم والظروف المتعلقة به ٠

وهناك قضايا الثورة والانقلاب ، والثورة المضادة فى التنمية السياسية ، والعنف أو عدم العنف فى هذا الصدد ٠٠ ناهيك عن درجة الانسجام بين أفراد الشعب ٠

وتوجد قضية الاتصال ، فهناك علاقة بين العملية السياسية وعملية الاتصال ، فالبشر يعتمدون على نظام الاتصال فى الحصول على المعلومات السياسية ، ومن هنا تبدو أهمية أنماط الاتصال وعما اذا كانت تقليدية أو انتقالية أو حديثة ومدى وجود خبراء فى الاتصال ٠

ويثير بعض الكتاب قضية الجيش فى التنمية السياسية فى الدول الجديدة ويصفونه بأنه مؤسسة حديثة ، ويتحدثون عن دورها فى السياسة ٠

وفى النهاية ، هناك عدة أبعاد للتنمية السياسية ، وتتحدد فى درجة الاستقرار ، ونمط التنمية ، والسمة الدولية للتنمية ، ومدى المساهمة الايجابية للدول الجديدة فى الثقافة العالمية ، فلا شك أن درجة الاستقرار تساعد فى تنفيذ التنمية بأشكالها المختلفة ، كما أن نمط التنمية يساهم فى

فتحديد أبعاد التنمية من خلال مدى ملاءمته أو عدم ملاءمته ، أما السمة الدولية فتعقد المشكلة نظرا لوجود دول متقدمة وأخرى نامية وثالثة متخلفة ، كما يؤخذ فى الاعتبار درجة مساهمة الدول الجديدة فى الثقافة العالمية ، وهل هى مجرد تقليد الثقافات الأخرى ، أم ان لها ثقافة خاصة بها تحاول من خلالها المساهمة فى الثقافة العالمية ، وهل هذه الثقافة مقفلة أم مفتوحة على الثقافات المختلفة ٠

لقد أحرز علم السياسة تطورا كبيرا فى السنوات الأخيرة وتطورت مناهجه ونظرياته وبدأ يجنح الى استخدام الرياضة والدراسات الميدانية ، فضلا صناعة القرار السياسى وبحث المشاكل السياسية والاعلامية وغيرها ، أى ان علم السياسة ليس كما يتصور البعض عبارة عن مجموعة من الأبحاث من غير منهج والانطباعات من غير دراسة والوقائع الخبرية من غير استخدام أساليب التحليل ، وهذا التصور يتسم بقصر النظر ، الأمر الذى يجب النظر اليه بعين الجد ٠

وهناك عدة أمثلة تطبيقية للتنمية السياسية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ففى أمريكا اللاتينية كانت هناك محاولات للتنمية السياسية ، ولكن كان هناك دور المؤسسة العسكرية ، ولم يتحقق الاستقرار ، وتوالت الانقلابات التى عرقلت التنمية فى هذه الدول ٠

وتحققت التنمية السياسية فى بعض الدول الأفريقية عن طريق نظام الحزب الواحد one party system على أساس أنه أفضل صيغة تتمشى مع الأوضاع القائمة مثل الحزب الديمقراطى الغينى فى غينيا ٠

وحزب الكاثو فى تنزانيا ، ولكن كان هناك خطر عدم الاستقرار من جراء الانقلابات العسكرية فى أفريقيا ، أو عن طريق محاولات اقامة ما يطلق عليه رجال الدولة فى مصر « التنظيم الشعبى » وهو الاتحاد الاشتراكى العربى ٠٠ ولكن هذا التنظيم ما زال يتعرض حتى الآن لتغيرات ، منها نظام تعدد الأحزاب ٠٠

الدولة الأتوقراطيـــــة

تعد الدولة الأوتوقراطية على نقيض الدولة الديمقراطيـة • فاذا كانت الأخيرة تمثل حدا أقصى من المشاركة الشعبية فى الحكم ، فان الأولى تمثل الحد الادنى • وعادة ما تركز الدولة الاوتوقراطية على الزعيم أو الحزب ، ولا يؤخذ اعتبار للنقد أو دور الشعب فى اتخاذ القرارات ، فالقرارات تتجـه من أعلى الى أسفل ، أى من القيادة أو الحكام الى المحكومين •

وهكذا يوصف النظام بالدكتاتورية • ولكن هذه الصفة ليست دقيقة فى كل الأحوال ، فالدكتاتورية ترتبط بالتأكيد بالأوتوقراطية • ولكن ليست كل النظم الاوتوقراطية مرتبطة بالدكتاتورية •

وهناك مظهران من مظاهر الدولة الأوتوقراطية وهما : ـ

١ ـ التسلطية	authoritarianism
٢ ـ الشمولية	totalitarianism

وان كان اصطلاح التسلطية واصطلاح الشموليـة يستخدمان بشكل غير دقيق يتسم بالخلط فى المفاهيم •

فالتسلطية تعنى أن السلطة والقوة مركزة فى أيدى أقلية ، أما الشمولية فتعنى السيطرة التـامة للدولة على كل مظاهر الحيـــاة مثل العمل والتعليم والدين وغيرها •

وتمثل الدولة الأوتوقراطيـــة خليطا من التسلطية والشموليـة بدرجات كبيرة أو قليلة ، واذا كان هذا الخليط بدرجات كبيرة ، فان ذلك يعد أســـوأ شكل للحكم •

ويلاحظ أن اصطلاح الحكومة المطلقة absolutist government مرادفا لاصطلاح الحكومة الأوتوقراطية •

ومن أمثلة الحكام التسلطيين لويس الرابع عشر فى فرنسا وله قولتـــه المشهورة « الدولة أنا » l'état c'est moi ولذلك كان أوتوقراطيا وكان حكمه مطلقا ولم يكن مسئولا أمام أحد ٠

وتعنى الدكتاتورية الدستورية Constitutional dictatorship نوع من الدكتاتورية يستند الى فصل فى الدستورية يتم بمقتضاه نـوع من السيطرة التسلطية فى أوقات الأزمات ٠ وقـــد يكون ذلك ضروريا فى بعض الأوقات للمحافظة عـــلى الدولة ٠ وان كان ذلك قد يؤدى الى تحطيم الدولة الديمقراطية ٠ ومن أمثلة الدكتاتورية الدستورية جمهورية قيمر الألمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ٠

ومن أمثلة النظم الأوتوقراطية دكتاتورية هتلر فى ألمانيا ، اذ كان هتـلر مسيطرا على الشئون الخارجية والقوات المسلحة والعدالة والبوليس والانتاج الحربى والدعاية والعمل والاقتصاد ٠

وهناك دكتاتورية ستالين فى الاتحاد السوفييتى ، فكان على رأس الحزب الشيوعى الذى يمثل حـوالى ٣٪ من عدد السكان فى الاتحـــاد السوفييتى ، بالاضافة الى سيطرته عـلى المكتب السياسى ومكتب التنظيم فى الحـــزب واللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، والمؤتمر العام للحزب ، وغـــير ذلك من تنظيمات الحزب الدنيا ٠

وهناك فلسفة تكمن وراء الدولة الأوتوقراطية ، وعلى سبيل المثال : فان هتلر عمل على الدفاع عن فلسفته ، وكان أحد رجاله الذى يدعى روز نبرج مبرر السياسة العنصرية ضـد اليهود ، أما هوسهوفر فعمل عـــلى استخدام النظريات الجيوبوليتيكية لتبرير أطماعه الاستعمارية ٠ أما الفيلسوف هيجل وأتباعه فعملوا على تقديم أسس الفلسفة الأوتوقراطية ٠ وتدور حول اعتبار الدولة فى حـــد ذاتها المعبر الأعلى عن المجتمع ، وأن الفـــرد يجب أن يكون تابعا لهـــا ٠

وقد دافعت العقيدة الشيوعية عن الأوتوقراطية وعلى رأسها كارل ماركس وفردريك أنجلز ، وقد أصدرا معا البيان الشيوعى communist manifesto عام ١٨٤٨ ، وقد أصدر ماركس كتابه « رأس المال » Das Kapital الذى حلل فيه النظام الرأسمالى ، وتنبأ بسقوطه ، وتتعامل النظرية الماركسية أساسا مع الاقتصـــاد وعارضا مـــع السياسة ، وتعتبر الاقتصـــاد أساس السياسة ٠٠ أما السلوك السياسى والمؤسسات الاجتماعية فتشتقان أساسا من النظام الاقتصادى وبتغير النظم الاقتصادية ٠

ومن أعمـــدة النظرية الماركسية التطور الديالكتيكى ، حيث أن كل فكرة thesis تؤدى الى نقيضها antithesis ، ونقيضها يؤدى الى نقيض النقيض أو الفكرة الجامعة ٠

وينطبق ذلك على النظم الاقتصادية ، فانهـــا ستؤدى فى النهـــاية الى القضاء على النظام الرأسمالى وبروز النظام الشيوعى ، وفى هذا الاطار يدور الصراع الطبقى ويؤدى فى النهاية الى فرض دكتاتورية البروليتاريا ٠

وفى بداية التطبيق الاشتراكى لا يتم الوصول مرة واحدة الى الشيوعية ، لكن يتم الوصول اليها بالتدريج ، ولذلك فهناك مرحلتان : ـ

١ ـ الاشتراكية ٠
٢ ـ الشيوعية ٠

وفى الاشتراكية يطبق مبدأ :

« لكل بحسب عمله » ، أى ان الفـــرد يحصل على عائد حسب طبيعـــة العمل الذى يؤديه ٠٠

أما فى الشيوعية فيطبق مبدأ :

« لكل تحسب حاجته » ، أى أن الفرد يعمل ، ولكنه يحصل على ما يحتاجه

أكثر من مقابل عمله أو أقل من مقابل عمله ٠

وعـــلى كل حال ، فان ذلك لم يطبق حتى الآن فى الـــدول التى تعتنق الماركسية ، كما أن دكتاتورية البروليتاريا ليس لها وجـود ، ولكن الذى له وجود هو السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى ، والمكتب السياسى واللجنة المركزية وأعضاء الحزب ٠

وهناك عدة انتقادات تهدم بنيان النظرية الماركسية من أساســه ، وهى التطور الديالكتيكى ، لأنهم استخدموه للوصول الى الاشتراكية والشيوعية فى اطار هدم النظام الرأسمالى ، وعند الوصول الى الشيوعية ألغوا استعماله وقالوا أنه فى هذه المرحلة يلغى التطور ، وهذا غـــير مقبول منطقيا واوقعيا ، فنفس هذه الفكرة يمكن أن تستخدم لهدم النظام الشيوعى ذاته ، والوصول الى نظام آخر ٠

كما أن هذه النظرية جعلت الصراع الطبقى المحرك الأساسى للتاريخ ، وتناست أن هناك صراعات أخرى كالصراع الدينى وغيره ، كما أن الواقع يبين أن الصراع الطبقى جزء من الكل وليس هو كل شىء ٠

واذا أغفلنـــا ما أثير عن شخصية كارل ماركس ، وما يتعلق بهـــا من شذوذ وخلافه ، فان ماركس هذا كان يرى أن نظريته ستطبق فى أوروبا ، كما أنها كانت وليدة الظروف الأوروبية الرأسمالية ، ولكن الذى حـــدث هو أن معتنقيها الأساسيين هم الشيوعيون الروس ، حيث كان النظام السائد زراعيا اقطاعيـــا وليس رأسمالى ، ولم يفكر ماركس فى أن نظريته ستطبق أولا فى روسيا وغيرها من الدول الشيوعية التى أتت فيما بعد ٠

وليس أدل على عدم امكانية تطبيق النظرية الماركسية من التعديلات التى طرأت ولا زالت تطرأ على النظام الاقتصـــادى فى الدول التى تعتنق هـــذه العقيدة استجابة للواقع ، الذى لم يكن مدركا من قبل ماركس ٠

وحيث أن ماركس كان يهوديا وألمانيـــا فى الأساس ، ولذلك فقد هاجم الدين واعتبره أفيون الشعوب ، ولذلك ارتبطت عقيدته بالتهجم على الدين ، وهذا أثار انتقادات خطيرة وجهت الى النظرية الشيوعية ٠

وتمتـــاز الدولة الأوتوقراطية بعـــدة خصائص ، منهـــا الديماجوجية فهتلر ـ مثلا ـ كان ديماجوجيا فى اطار قدرته عـــلى Demagoguery الهاب مشاعر الجماهير ٠ وكذلك موسولينى فى ايطاليا ، وبيرون فى الأرجنتين ٠٠ أى أنهم يلعبون بمشاعر الدهماء ٠

وتستند هذه الدولة الى القوة والعنف ، وعلى سبيل المثال : فان هتلر وصل الى السلطة رسميا وذلك بتعيينـــه مستشارا chancellor عام ١٩٣٣ من قبل فون هندنبرج von Hindenburg رئيس ألمانيا ، وكان هتلر زعيما لحزب العمال الألمـان الاشتراكى الوطنى ، وقبل عام ١٩٣٣ كان هتلر يستخدم قوات العاصفة لتحطيم اجتماعات الأحزاب المنافســـة لحزبه ، لحماية الاجتماعات الخاصة بحزبه ، وخلق الاضطرابات والقضاء على الأعداء ، وبعد أن وصل هتلر الى هذا المنصب تدعم دوره الخاص بالقوة والعنف ٠

وارتبطت الثورة البلشفية بالعنف ، واستطاع ستالين القضاء عـلى كل البلشفيك الذين شاركوا فى الثورة ٠ فقد نفى تروتسكى اجباريا ، وأخـيرا قتل فى المكسيك عام ١٩٤٠ ومات الآخرون رميـــا بالرصاص ٠ ومن أجل السيطرة على الجيش قتل ستالين ما لا يقل عن ٧٥٪ من الضباط من رتبـة كولونيل فما فوق ٠

وترتبط الدولة الأوتوقراطية بتزايد دور البـوليس السياسى ، وهـــذا ارتبط بما سمى بالدولة البوليسية Police state ، ومن أمثـلة ذلك الدولة البوليسية فى الاتحاد السوفييتى وألمانيا النازية وايطاليا الفاشية ٠

ومن مظاهر الدولة البوليسية ، القبض التعسفى على الأفراد ، والاعتقال دون محاكمة ، وانعدام حكم القانون ، وسيطرة المحاكم الخاصة ، وانحياز القضاء للسلطة · وتمتاز الدولة الأوتوقراطية بتقديس دور الزعامة ، والاعتماد أساسا عليها ·

سـيادة الدولة

سيادة الدولة هى السلطة العليا فى الدولة التى تمارس على مواطنى الدولة والجهات التى تتولى ممارسة السيادة وفقا للدستور هى الجهات القانونية ، وهنا تكون السيادة قانونية . أما السيادة السياسية فتتعرض الجهات الفعلية التى تمارس السيادة . أما السيادة الشعبية فتتطرق الى اشراف الشعب على الحكومة .

والسيادة مطلقة absolute أى لا يوجد فى داخل الدولة أو خارجها جهة لها سلطة أعلى من سلطة الدولة .

والسيادة شاملة universal أى تنطبق على كل الأفراد فى الدولة باستثناء المتمتعين بالحصانات الدبلوماسية ، ولا يتنازل عن السيادة inalienable فالتنازل عنها يعنى هدم الدولة .

والسيادة دائمة permanent فتوقف الدوام يعنى نهاية الدولة .

والسيادة لا تتجزأ indivisible فهى وحدة واحدة ودولة معينة لها سيادة معينة ، وهكذا .

ويفرق كتاب القانون الدولى التقليديين بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية ، والأولى خاصة بنظام الحكم والضرائب والتشريع وغيره ، أما السيادة الخارجية فتتعلق بالتمثيل الدبلوماسى ، والعضوية فى المنظمات الدولية وخلافه .

وعلى الجانب الآخر ، هناك نقصان السيادة ، أو الدولة ناقصة السيادة ، وهى الدولة التابعة ، أو الدول المحمية ، أو الدول الخاضعة للانتداب أو الوصاية ، أما الدولة المستعمرة فليست لديها أى سيادة .

والدولة التابعة vassal state تخضع للدولة المتبوعة :

suzerain state ، وبشكل عام تتولى الدولة المتبوعة ممارسة السيادة الخارجية للدولة التابعة على أن تحتفظ الأخيرة بجزء من سيادتها الداخلية ، ومن أمثلة ذلك مصر فى عهد محمد على ، حيث كانت تابعة للامبراطورية العثمانية ، يحكمها « محمد على » وأسرته باسم السلطان العثمانى ·

أما الدولة المحمية ، فهى خضوع دولة لدولة أخرى ، وقد يكون ذلك اختياريا ، أو قهريا ·

وعادة ما تتولى الدولة الحامية التمثيل الدبلوماسى ، وابرام المعاهدات ، والأمن والدفاع ، والمسئولية الدولية عن الدولة المحمية ·

أما الدولة المحمية ، فلا تفقد شخصيتها الدولية ، وتتولى الشئون الداخلية ولسكانها جنسية مختلفة عن جنسية سكان الدولة الحامية ·

ومن أمثلة ذلك خضوع تونس للحماية الفرنسية ١٨٨١ - ١٩٥٦ ، والمغرب للحماية الفرنسية ١٩١٢ - ١٩٥٦ ، ومصر للحماية الانجليزية ١٩١٤ - ١٩٢٢ ·

أما الدول الخاضعة للانتداب mandate ، فقد تم ذلك وفقا لعهد عصبة الأمم ، وقسم الانتداب الى ثلاثة أنواع : -

- الانتداب « أ » ويتناول المناطق التى كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية ودخل هذا الاطار سورية ولبنان والعراق وفلسطين ·

- الانتداب « ب » يشمل المناطق الاقل تقدما فى اواسط افريقيا وهى المستعمرات الالمانية « الكميرون وتوجو » وقسمت كل منهما الى قسمين قسم للانتداب الانجليزى واخر للانتداب الفرنسى ، وتنجانيقا وخضعت للانتداب الانجليزى ، اما رواندا وبوروندى فخضعت للانتداب البلجيكى ·

- الانتداب « ج » واشتمل على جنوب غرب افريقيا وغينيا الجـــديدة التى خضعت لانتداب استراليا ، وفى هذه الحالة تعد هذه المناطق كجزء من اقليم الدولة القائمة بالانتداب ٠

وفقا لميثاق الامم المتحدة اتى نظام الوصاية trusteeship

حيث وضع ميثاق الامم المتحدة نظاما خاصا بالمستعمرات سمى بالاقاليم غـير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وفى هذه الحالة لا تمارس الشعوب أى سيادة داخلية أو خارجية ، بينما يمارس هذه السيادة الدولة الاستعمارية ٠

أما النظام الآخر وهو نظام الوصاية فيشمل الدول والأقاليم التى كانت خاضعة للانتداب ولم تستقل بعد والاقاليم المنفصلة من دول « الاعداء » نتيجة للحرب العالمية الثانية ، ويشرف على تطبيق نظام الوصاية « مجلس الوصاية ويتكون من الدول التى تدير مناطق مشمولة بالوصاية وعـــدد آخر من الدول مساو لعدد الجانب الاول تنتخبه الجمعية العامة للامم المتحدة ٠ وينظر المجلس فى التقارير السنوية التى تقدمها الدول القائمة بالوصاية ، وينظر فى العرائض المقدمة من سكان هذه الاقاليم ، وينظم زيارات دورية لتفقد احوال هذه الاقاليم ومن الأقاليم التى خضعت لهذا النظام الصومال التى خضعت لوصاية ايطاليا منذ ١٩٥٠ وبعض جزر المحيط الهادى التى خضعت للوصـــاية الامريكية وهى جزر كارولين ومارشال وماريان ٠

●●●

تطور وظائف الدولة

تطور دور الدولة بتطور وظائفها ، فالدولة بدأت حارسة ثم اصبحت متدخلة ثم انتهت اشتراكية ٠

أما الدولة الحارسة فتسير فى اطار سياسة دعه يعمل دعه يمر ، الدولة تقوم بالدور وفقا للحد الادنى فهى كالحارس المتمثل فى البوليس أى الامن الداخلى ، والجيش أى الامن الخارجى ، والتمثيل الخارجى ، وحماية حق الملكية ٠

ثم ظهرت الدولة المتداخلة أى التى تتدخل فى بعض الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، فبعد أن تطورت التحديات التى تواجهها الدولة مما دعاها الى التدخل فى هذه الامور نظرا للعيوب التى لاحقت سياسة دعه يعمل ودعه يمر فتدخل الدولة كان ضروريا لمواجهة هذه العيوب ، ومن هنا برزت بعض السياسات مثل السياسات المالية التى عملت على قيام الدولة باعادة توزيع الدخل لصالح بعض الفئات والسياسات الاقتصادية والنقدية التى تراعى مصالح الطبقات الاقل دخلا ٠

وظهرت الدولة الاشتراكية التى عملت بدرجات متفاوته على تحقيق مزيد من التدخل فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى ٠

والاشتراكية قد تكون معتدلة ، وقد تكون متطرفة والاولى يحقق درجة من التدخل لتحقيق التوازن ، أما المتطرفة فتلغى الملكية الخاصة وتؤمم كل شىء وتخضع كل شىء تقريبا لسلطة الدولة ٠

وهناك ما يسمى بالاشتراكية الخيالية Utopia وتتصور وجود مجتمعات تعيش بدون ملكية خاصة ، والحياة بسيطة ، ولا وجود هنا للحرمان ، ومن انصار هذا الخيال توماس مور ٠ أما روبرت أوين ، وهو رجل

صناعة صناعة انجليزى فقد دعا الى نظام تعاونى تحل فيه المصالح المشتركة محل المصالح الفردية وهناك الاشتراكية الفابية ، وترجع هذه الفكرة الى جمعية فابيان الانجليزية التى تأسست فى ١٨٨٢ ، وتدعو الى التدرج ، وترفض الماركسية ، وتدعو الى الاصلاح الاجتماعى وتقليل ساعات العمل وتحسين أحواله ورفع الاجور وتطور التعليم والتأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة ٠

وقد تأثر حزب العمال البريطانى بهذه الافكار ، وكان لهذه الافكار صدى فى افريقيا واسيا ٠

وهناك الفوضويون anarchists الذين يعارضون الدولة والحكومة ، ويدعون الى الغاء الدولة على أن تحل محلها هيئات اجتماعية وتعاونية ، لكى يعود البشر الى طبيعتهم الأولى ٠

ومن انصار هذه النظرية جودون « ١٧٥٦ - ١٨٣٦ » وهاجم بشدة الملكية الخاصة ، أما يرودون فنهاجم الدولة ووصف الملكية الخاصة بانها سرقة ودعا الى اصدأ أوراق عمل بدلا من أوراق النقد ، أماه يأكونين فهاجم الدين بشدة ، وبينما نادى بتأميم الاراضى الزراعية وأدوات الانتاج ، كان يؤيد بقاء الملكية الخاصة فى بعض النواحى ٠ أما كروتيكتين ١٨٤٢ - ١٩٢١ فتحدث عن الثورة الدموية للقضاء على النظام القائم ٠

●●●

الدولة البسيطة والدولة المركبة

يمكن تقسيم الدول الى دول بسيطة ودول مركبة ، والاولى أى الدول البسيطه او الموحدة Etats simples تتركز فيها السلطة فى يد حكومة واحدة ، ويخضع الافراد لانظمة واحدة ، ويكون الاقليم وحدة واحدة ·

ونظرا لبساطة تركيب هذه الدولة ، سميت دولة بسيطة · ومن امثلة الدولة البسيطة مصر وفرنسا وانجلترا وبلجيكا ، أما الدولة المركبة ، أو الاتحادية Etais composes فهى مختلفة الانواع حسب توزيع السلطة بين الاتحاد والدول المكونة له ·· وهناك عدة أشكال للدول المركبة وهى الاتحاد الشخصى والاتحاد الاستقلالى والاتحاد الحقيقى والاتحاد المركزى ·

أما الاتحاد الشخصى union personnelle فهو اضعف اشكال الاتحاد ، حيث تتحد دولتان تحت عرش واحد مع احتفاظ كل وحدة لسيادتها واستقلالها · ومن أمثلة ذلك الاتحاد الشخصى الذى قام بين ليتوانيا وبولنده من عام ١٣٨٥ حتى عام ١٥٦٩ ·

ويعد هذا الاتحاد مؤقتا ، ويزول بمجرد زوال السبب وهو رئيس الاتحاد

وفى اطار هذا الاتحاد تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ، ورعايا كل دولة من دول الاتحاد يعدون اجانب بالنسبة للدولة الاخرى وسلوك كل دولة من دول الاتحاد ليس له علاقة بسلوك الدول الاخرى ·

أما الاتحاد الحقيقى أو الفعلى union rèelle وهو أشد قوة من الاتحاد الشخصى ، ويشكل عام تفقد الدولة العضو فى الاتحاد الحقيقى شخصيتها الدولية ، وتكون هناك شخصية واحدة هى شخصية الاتحاد ، ووفقا للاتحاد الحقيقى أو الفعلى يكون هناك تمثيل دبلوماسى وقنصلى واحد بالنسبة للاتحاد أو الحرب التى تنشب بين احدى أعضاء الاتحاد ودولة أجنبية تعد حربا

بالنسبة للاتحاد كلية ٠

ومن أمثلة الاتحاد الحقيقى : اتحاد النمسا والمجر ١٨٦٧ - ١٩١٨ ، واتحاد الدنمرك وأيسلدا : ١٩١٨ - ١٩٤٤ ، أما الاتحاد الاستقلالى ، أو الكونفدرالى ، أو التعاهدى confédération d'Etats فيبقى على الشخصية الدولية لاعضاء الاتحاد ، مع قيامها بتخويل جهاز الاتحاد بعض الاختصاصات المشتركة وبالتالى فكل دولة عضو فى الاتحاد تحتفظ باقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاجنبية ، والحرب التى تنشب بين دول الاتحاد تعد حربا دولية ٠

ومن أمثلة الاتحاد الكونفدرالى ، اتحاد الولايات المتحدة الامريكية ١٧٧٦ - ١٧٨٧ اذ تضامت المقاطعات الامريكية الثلاث عشرة ضد الاستعمار الانجليزى فى اطار اتحاد كونفدرالى ، وبعد انتهاء حرب الاستقلال تحول الاتحاد الى اتحاد فيدرالى ، والاتحاد الفيدرالى أو المركزى Etats Fédéral تندرج بمقتضاة الدول أو الولايات الاعضاء ، فى اطار اتحاد فيدالى ، ويصبح هناك شخصية دولية واحدة للاتحاد ، ويستند الاتحاد الى الدستور ، أما الاتحادات الأخرى ، فتقوم وفقا لمعاهدة دولية ٠ وهناك جنسية واحدة لرعايا الدول الاعضاء ، وتوجد سلطة تشريعية اتحادية ، وغالبا ما يكون هناك المجلسين الاول مجلس منتخب من الشعب بالاضافة الى مجلس الولايات حيث يكون لكل ولاية عدد متساوى من الاعضاء بغض النظر عن عدد سكان الولاية ومساحتها ، وهكذا فالكونجرس الامريكى مثلا يتكون من مجلس النواب الذى يمثل الشعب ومجلس الشيوخ الذى يمثل الولايات ٠

ويحدد الدستور الاتحادى اختصاصات دولة الاتحاد والولايات الاعضاء

ومن امثلة الاتحاد الفيدرالى الولايات المتحدة الامريكية ٠ والنظام الاتحادى فى سويسرا وفقا لدستور ١٨٧٤ والنظام الاتحادى السوفيتى ، والنظام الاتحادى فى الهند ٠

●●●

النظام السياسى

يعد النظام السياسى جزءا من النظام الاجتماعى ، ويتعلق بعناصر خاصة بالحكم والجماعات السياسية والسلوك السياسى ، ويؤخذ فى الاعتبار بعض الجوانب الاجتماعية مثل العلاقات الاجتماعية والطبقات والفئات الاجتماعية ، أى أن النظام السياسى يتعلق بمجموعة الممارسات التى تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصناعة القرارات ٠

ويتعلق النظام الاجتماعى بمجموعة الانشطة الانسانية ٠ وعند دراسة النظام السياسى يؤخذ فى الاعتبار معايير القوة السياسية كالقوة التى تؤثر فى صناعة القرارات ، ونظم الملكية ، ودور المؤسسة العسكرية والجماعات الاخرى كالجماعات الدينية ووسائل الاعلام ٠

وتؤثر العقيدة السياسية فى النظام السياسى أو تساعد على معرفة اهداف المجتمع وسلوكه ٠

وفيما يتعلق بصناعة القرارات فمن الأهمية التعرف على عملية اختيار صانعى القرارات وماهيتهم وأنواع القرارات ومراحلها ٠

ولكل نظام سياسى شكل بنيانى ، وغالبا ما يتحدد ذلك فى اطار الدستور ، وتختلف أهداف النظام السياسى بين النظم الديمقراطية والنظم الدكتاتورية ، فالنظم الديمقراطية الليبرالية تعتبر حقوق الفرد سابقة على قيام الدولة ، أما فى النظم الديكتاتورية فيضحى بالحريات الفردية لصالح تدخل الدولة ٠

أى أن النظام السياسى يشمل على الحكومات والاحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح وغيرها ٠

ويثير تقسيم الحكومات عدة قضايا ، وما اذا كانت حكومة أوليجاركية

أو ديمقراطية ، وتثير الحكومة الاوليجاركية تقسيمات أخرى كالحكومة الملكية والحكومة الدكتاتورية والحكومة الثيوقراطية وتثير الحكومة الديمقراطية عدة قضايا خاصة بالنظام وما اذا كان ملكيا مقيدا أو جمهوريا ٠

ومن حيث مصدر القوة فالحكومة الديمقراطية تستند الى موافقة الأغلبية أى أنها ، كما يقولون ، حكم الشعب وللشعب ، أما الحكومات الديكتاتورية فلا تستند الى موافقة الاغلبية ٠

ويمكن تقسيم الحكومات الى حكومات برلمانية ، وحكومات رئاسية وحكومية الجمعية الوطنية ٠

أما الحزب السياسى فهو مجموعة من الافراد يخضعون لسلطلة منظمة ، ويعملون أساسا على الوصول الى الحكم ، أى أنه يسعى أساسا للاستيلاء على السلطة السياسية ٠

ويمكن للحزب أن يؤدى مهام تعليمية للجماهير ، وهو اداة من ادوات التعبير الجماهيرى ، وهناك احزاب لها برامج محددة وهناك الاشخاص حيث تتميز بالولاء لشخص معين وغالبا ما يتمتع الزعيم بقدرات معينة ، وكثيرا ما يسود فى هذا الاطار التقاليد القبلية والعشائرية والطبقية ٠

أما جماعات الضغط pressure groups فمنها المنظمة أى لها بناء داخلى ، وغير منظمة أى ليس لها بناء ، وقد تسعى لتحقيق اهداف هامة أو أهداف خاصة ، وهناك جماعات تهتم بالسياسة العامة واخرى تهتم بسياسات خاصة وقد تأخذ طابع اقتصادى أو اجتماعى بالاضافة الى الطابع السياسى المتميز ٠

وبينما نجد أن أهداف الحزب تتسم بالطابع السياسى مع وجود أهداف أخرى أقل اهمية ، فان جماعات الضغط فأهدافها فى اغلب الاحيان ذات طابع اقتصادى ، وقد توجد أهداف اخرى سياسية واجتماعية ٠

وهناك جماعات المصالح interest groups وقد تعنى منهوما مرادفا لجماعات الضغط ، وقد تعنى جماعات تقوم لتحقيق مصلحة معينة ، وقد تختفى بتحقيقها ٠

وهناك اللوبيهات أو جماعات الاروقة Lobby groups وتعد نوعا من جماعات الضغط ، وتؤثر على صناعة القرارات فى المجلس التشريعى وهذا سائد فى الكونجرس الامريكى ٠

أما الزعامة فهى نبوغ غير عادى أو شذوذ ولاسيما اذا كانت زعامة كاريزمية charismatic أى خارقة ٠ وقد ارتبط هذا النوع من الزعامة بالدول الجديدة أو حديثة العهد بالاستقلال حيث انها فى حاجة الى زعيم ذو قدرات شخصية خاصة يستطيع بمقتضاها أن تجذب الجماهير اليه ليصبح معبودها الذى تستلهم منه افكارها ، أى أن هذه الزعامة ترتبط بالرفض لسياسات معينة وألهاب عواطف ومشاعر الجماهير ، وعندما تتعدى الدول هذه المرحلة تصبح فى حاجة الى زعامة عادية تواجه القضايا الجديدة التى تختلف عن القضايا السابقة ٠

وهناك صلة وثيقة بين النظام السياسى والاتصال الجماهيرى ، فالأول يؤثر على نظم الملكية الخاصة بالاتصال الجماهيرى ، ومحتوى الرسائل والقائمين بالاتصال والتكنولوجيا المستخدمة ، وأجهزة الاستقبال ، وهذا يثير المحاولات السياسية التى تعمل على السيطرة على محتوى الاتصال والقائمين بالاتصال ، ووسائل الاتصال (١) ٠

---

(1) — Davis B. Bobrow, Mass Communication and the Political System in Mass Communication Research : Major, Issus and Future Directions, Edited by W. Philips Davison and Freedrick T.C. Yu, New York : Praeger Publishers, 1974 pp. 93-95.

ويمكن القول بشكل عام أن النظام السياسى يتعلق بمجموعة الممارسات التى تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصناعة القرارات ، ويعد النظام السياسى جزءا من النظام الاجتماعى ، ويتعلق النظام الاجتماعى بمجموعة الأنشطة الانسانية ، ويؤخذ فى الاعتبار عند دراسة النظم السياسية ، معايير القوة السياسية كالقوة التى تؤثر فى صناعة القرارات ، ونظم الملكية ، ودور المؤسسة العسكرية ، والجماعات الأخرى : كالجماعات الدينية ، ووسائل الاتصال ، كما تؤثر العقيدة السياسية فى النظام السياسى (٢) ٠

واذا كانت العلاقة بين النظام السياسى والاتصال الجماهيرى ، هى أساسا علاقة ارتباطية ، فان كل جانب يؤثر ويتأثر بالجانب الآخر ، مما يبين أهمية البدء بتحليل النظام السياسى بوجه عام ٠

النظام السياسى : -

يمكن تناول النظام السياسى من زاوية الأدوار والبنية والنظم الفرعية ، كما يمكن تناوله فى اطار المدخلات والمخرجات ، وقد حدد دافيد ايستون المدخلات بصفتها المطالب Demands والتأييد Supports (٣) ٠

ومن هذه المطالب ما يتعلق بالسلع والخدمات ، مثل تحسين الأجور ، والتعليم ، ومطالب تتعلق بالسلوك مثل الرقابة على الأسواق ، وتوفر سبل السلامة العامة ، والرعاية الصحية ، ومطالب تتعلق بالمشاركة كحق التصويت

---

(١) د٠ محمد على العوينى : **أصول العلوم السياسية : نظرية الدولة ، الفكر السياسى ، الرأى العام والاعلام ، العلاقات الدولية** ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨١ ، ص ٤٩ ٠

(3) — David Easton, *A Systems Analysis of political Life*, New Yok : Wiley, 1966.

— G. Almond and G. Powell, *Jr. Comparative politics : A Developmental Approach*, Boston : Little Brown and Coupany Inc., 1966.

وتقلد المناصب العامة ، بالاضافة الى المطالب الخاصة بالاتصال والاعلام ، لتوضيح الأهداف السياسية ٠

أما التأييد فله جوانب مادية ، مثل دفع الضرائب ، والخدمة العسكرية ، وهناك طاعة القانون ، وهناك تأييد يرتبط بالمشاركة كالتصويت ، والنقاش السياسى ، كما يدخل فى اطار التأييد الاهتمام بالاتصال الحكومى ، واحترام السلطة العامة ٠

واذا كانت المدخلات تنبثق من النظام الاجتماعى ، فانها تنبع أيضا من النظام الدولى ، وما يرتبط به من تحديات كالتهديد والغزو ٠

أما المخرجات فتتمشى الى حد كبير مع التأييد ، وتستجيب بدرجات متفاوتة للمطالب ، الأمر الذى يتوقف على طبيعة النظام السياسى ، وتتمثل المخرجات فى المحصلة النهائية كالضرائب والجزية ، والاجراءات التنظيمية للسلوك ، وتوزيع السلع والخدمات ، والمخرجات الرمزية مثل تأكيد القيم ، وابراز الرموز السياسية ، وعرض السياسات والنوايا ٠

ويبين الشكل التالى نموذج المدخلات والمخرجات عند دافيد ايستون (١)

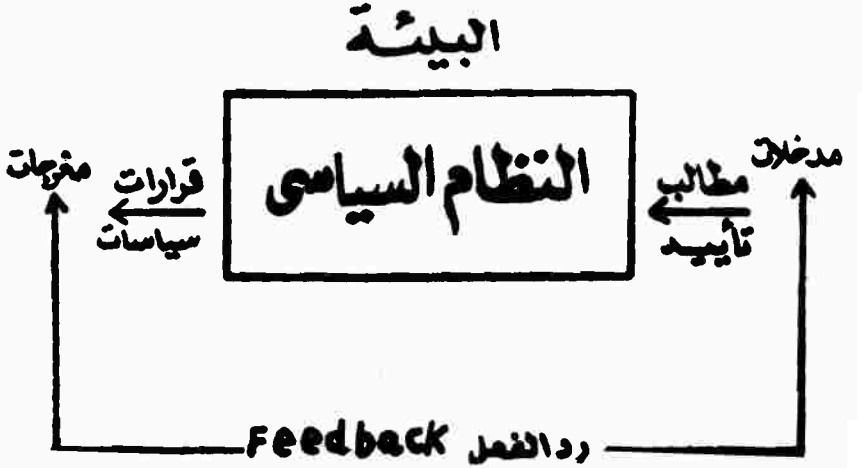

(١) د٠ كمال المنوفى ، مرجع سابق - ص ٣٣ ٠

وهناك جوانب وظيفية للنظام السياسى ، ويثير ذلك امكانيات النظام السياسى System's Capabilities فالنظام السياسى يحتوى على نظم فرعية كل منها يؤدى وظيفة ، أو أكثر ، وينزع النظام السياسى نحو التوازن والاستقرار من خلال التكيف ، وهذا يرتبط بالاخلال بالتوازن والعودة اليه ، كما يرتبط بقبول مجموعة من القيم ٠

أما الموند فقسم وظائف النظام السياسى الى وظائف المدخلات ووظائف المخرجات ، وتتمثل وظائف المدخلات فى التنشئة السياسية ، والتجنيد السياسى ، والتعبير عن المصالح ، والاتصال السياسى ، وتتناول التنشئة التعلم السياسى ، ويتناول التجنيد اختيار وتدريب القيادات السياسية ، ويتحدد التعبير عن المصالح فى نقل المطالب من البيئة الى صانع القرار ، أما تجميع المصالح فيعنى تحديد المطالب حتى يمكن للنظام السياسى أن يستجيب لها ، ويشمل الاتصال السياسى نقل الرسائل داخل النظام أو بينه وبين البيئة أما المخرجات فتتمثل فى التشريع والتنفيذ والقضاء (١) ٠

ويمكن تناول النظام السياسى من زاوية الاتصال ، فلا توجد سياسة خالية من الاتصال ، سواء أكان ذلك بين الحكام و « المحكومين » والعكس بالعكس ، ويتكون النظام الاتصالى من المرسل والرسالة ، والقناة التى تنقل الرسالة ، والمستقبل الذى يتلقى الرسالة ، والذاكرة المتعلقة بتخزين المعلومات ورد الفعل Feed-back الخاص بنتائج الأفعال ٠ وبالتالى فالسياسة تدرس كنظام اتصالى ، اذ أنها بمثابة نقل المعلومات بين الفاعلين السياسيين ، وتتوقف صناعة القرارات على مدى توفر المعلومات ودقتها ، وتزداد كفاءة النظام اذا كانت الاستجابة للمعلومات المستقبلية تتمشى مع درجة أهميتها ، وكلما زادت

---

(1) — G. Almond and G. ponell, *Jr., Comparative Politics : Systems, Process and Policy*, 2nd Edition, Boston :Little Brown and Company, 1978, pp. 3-166.

أهمية الجماعة بالنسبة للمرء ، كلما كان أكثر استجابة نحو مطالبها ، وهنا تبرز القيم السائدة ، وللتنشئة دور يعتد به لا سيما فى فترات العمر الأولى ، وتعد الجماعات فعالة اذا نقلت رسائلها بدقة الى مؤسسات صناعة القرارات ، وكلما زادت قوة مصدر الرسالة كلما استجاب لها النظام السياسى بشكل ملائم ، ويميل الأفراد الى انتقاء الرسائل ، الأمر الذى يؤثر على صناعة القرارات ، ويمكن المقارنة بين النظم السياسية من زاوية الاتصال ، وهنا تبرز بعض الجوانب ، مثل : حجم المعلومات السياسية ، وتدفقها ومدى تجانسها (١) .

وقد تناول « كارل دويتش » النظام السياسى من زاوية الاتصال (٢) ، وبين أن الرسائل تتجه الى أجهزة الاستقبال التى توجهها الى مركز القرار ، ويعتمد الأخير على الذاكرة التى تحتوى على مخزون من المعلومات ، بالاضافة الى القيم السائدة فى اتخاذ القرار ، وتتولى التنفيذ الأجهزة المكلفة بهذا الأمر الذى يثير ردود فعل تتلقاها أجهزة الاستقبال ، ثم توجهه مرة أخرى الى مركز القرار .

ويبين ذلك الشكل التالى (٣) :

ويمكن تناول النظام السياسى من زاوية المؤسسات السياسية ، الا أن هذا التناول يصعب تطبيقه فى الدول حديثة العهد بالمؤسسات السياسية الحديثة .

كما يمكن تناول النظام السياسى باعتباره شبكة معقدة من الجماعات ،

---

(١) د. كمال المنوفى : مرجع سابق ص ص ٣٧ - ٣٩ .

(2) — Karl Deutsch, The Nerves of Government, New York : The Free Press, 1960.

(٣) د. كمال المنوفى : مرجع سابق ، ص ٤٠ .

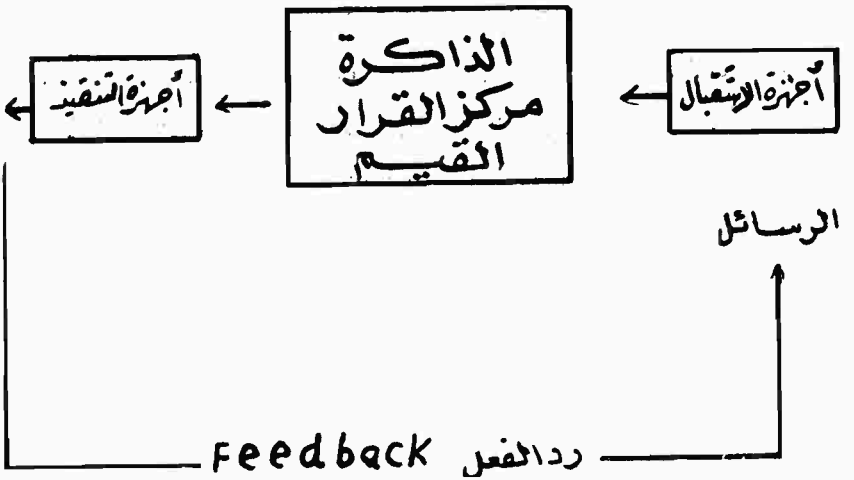

تتفاعل فيما بينها ، ومن هذه الجماعات ، ما يسمى بالجماعات المرجعية · كالأسرة والمدرسة والحزب ، وكلما زاد تفاعل الفرد مع الجماعة ، كلما ازداد تأثيرها عليه ، كما تؤثر على الاتجاهات السياسية لأعضائها ، كما يبرز دور الجماعات الأخرى مثل جماعات الصفط ، وجماعات المصالح ·

التنشئة السياسية ، والثقافة السياسية ، والتجنيد السياسى :

هناك عدة مفاهيم للتنشئة السياسية ، منها أنها العقلية التى بمقتضاها تتم المحافظة على الثقافة السياسية ، مع عدم اغفال التغيير ، فعندما تقوم الدولة باعادة كتابة الموضوعات التاريخية ، أو عندما تزيد من انتشار التعليم ، فان النخبة السياسية تسيطر عادة على هذه العملية ، كما تحاول تشكيلها ، مما يساهم فى خلق التوجهات السياسية ·

وتتعرض التنشئة السياسية (١) لتغيرات ذات مغزى ، من جراء الخصائص التى أصابت العالم المعاصر ، بظهور الدول الجديدة ، والتوسع فى شبكة

(1) — G. Almond and G. Powell. Jr. Comparative Politics : System, Process and Policy, *op. cit.*, pp. 79-95.

الاتصالات بأشكالها المختلفة ، والتقدم التكنولوجى ، أى بروز أساليب جديدة فى التنشئة ، وما يرتبط بها يرتبط بها من قيم ومعتقدات سائرة ٠

وتعد سنوات العمر الأولى ذات مغزى فى التنشئة السياسية ، بالاضافة الى التغيرات الدراماتيكية التى قد تصيب الدول فى فترة أو فترات مختلفة ، مما يقدم قيما جديدة مرتبطة بالتنشئة السياسية ٠

فقد يكتسب الطفل بعض الاتجاهات الخاصة بالتوافق أو العدوان تجاه الآخرين ، الأمر الذى يؤثر عليه فى الفترات اللاحقة ، سواء فى اتجاهاته نحو القادة لاسياسيين أو المواطنين الآخرين ٠

واذا كانت الأسرة أول بنيـة للتنشئة ، فان تأثيرها قوى ودائم ٠ ويبرز فى هذا الصدد تشكيل الاتجاهات نحو السلطة ، وهنا تبرز أهمية القرارات الجماعية التى تتخذها الأسرة ، مع الأخذ فى الاعتبار تزايد الخبرة المتعلقـة بالاشتراك فى صناعة القرارات ، وهـذا يمكن أن يساهم فى قيام الإقتدار السياسى ، وايجاد المهارات التى تساهم فى التفاعل السياسى ، ممـا يبرز أهمية مشاركة الأفراد سياسيا عندما يصلون الى سن الرشد ، كما أن نمط طاعة الطفل يمكن أن يؤثر فى أدائه فيما بعد ، عندما يكون رعية سياسية ٠

وتؤثر الاتجاهات العامة للأبوين بوجه عام على الطفل ، وذلك فيما يخص النظام السياسى ، مثل الانتماء الى حزب معين ، أو عقيدة سياسية معينة ٠

وتعد المدرسة المؤثر التالى بعد الأسرة فى التنشئة السياسية ، فالأشخاص المتعلمون أكثر وعيا بدور السلطة ، ولديهم درجة أكبر من الاقتدار السياسى ، ويمكن للمدارس أن تقوم بدور يعتد به فى تشكيل الاتجـاهات ، مثل قيم الخدمة العامة ، والعـلاقات السياسية غير الرسمية ، والسلوك السياسى ، ويمكن أن توفر رموزا مشتركة ازاء النظام السياسى ، مثل تحية العـلم ، وادخال قيم مشتركة فى مواد التاريخ والتربية الدينية ٠ كما أن أنماط المشاركة

والسلطة داخل المدرسة يمكن أن تقدم للفرد قيما سياسية تتعلق بالتنشئة ، ويلى ذلك دور الجماعات الأخرى مثل جماعات الرفاق ، أى الأفراد ذوى الوضع المتساوى تقريبا ، من الناحية الاجتماعية والمهنية ، ودور الجماعات المرجعية الأخرى ، ويبرز دور المسجد فى البلاد العربية والاسلامية ، باعتباره يقوم بدور يعتد به فى تشرب القيم والمعتقدات السياسية ، بالاضافة الى دور الاتصال الجماهيرى ، وهذا سنتناوله فيما بعد ٠

ولا يخفى دور الاحتكاك المباشر بالنظام السياسى ، فاذا تعرض الفرد لمواقف غير مناسبة عند احتكاكه بالنظام السياسى ، فقد يؤدى ذلك الى تغير اتجاهاته ومواقفه وردود أفعاله التى اكتسبها من ذى قبل ٠

واذا توفر الاستقرار السياسى ، فان عملية التنشئة السياسية تتسم بالاستمرارية ، وهذا يرسخ التوجه السياسى بوجه عام ، أما ذا كانت عملية التنشئة غير مستمرة ومتقطعة ، فقد يولد ذلك عدم الرضا والصراع ٠

ولما كانت المدارس أداة للتنشئة يمكن السيطرة عليها بشكل نسبى ، فحاولت النظم السياسية استخدام المدارس العامة فى تحقيق التوجيهات السياسية المناسبه ٠

ويمكن أن تعرف الثقافة السياسية (١) بأنها نمط من الاتجاهات والتوجهات الخاصة بالأفراد تجاه السياسة ، الأمر الذى يعطى معنى للأفعال السياسية ، ويشمل ذلك التوجهات الخاصة بالمعرفة وعلاقاتها بالأهداف والمعتقدات السياسية ، أما التوجيهات التقويمية فتتناول الأحكام والآراء ذات

---

(1) — *Ibid*, pp. 25-51.

— Luciau W. Pye and Sidney Verba, (Eds), ***Political Culture and Political Development***. Princeton : Princeton University Press, 1965.

الصلة بالأهداف السياسية ، اذ أن المعايير القيمية تطبق على الأهداف والأحداث السياسية ٠

ويمكن دراسة التوجهات الفردية تجاه أى هدف سياسى من منطلق المقومات الثلاثة السابق ذكرها ، فقد يكون المرء على معرفة مناسبة بكيفية عمل النظام السياسى ، وقد يكون معاديا للنظام أو رافضا له ، وقد يشاركه فى ذلك أصدقاؤه أو أسرته ، وهنا فقد يستجيب سلبيا لمطالب النظام ، وهذا هو التوجه العاطفى ٠ ومن الممكن أن لا يتمشى النظام مع أحكامه الأخلاقية ، وهذا هو التوجه المتعلق بالتقويم ٠

ويعتبر مسح الرأى العام أداة لقياس الثقافة السياسية ، كما يمكن الاستفادة من البيانات والتصريحات والكتابات والأساطير والخرافات فى تفهم الثقافة السياسية ، ويلاحظ أن التوجهات تعد من القضايا التى تواجه الدول العربية الجديدة ، اذ يتصارع الولاء للوحدات التقليدية مع الولاءات الأخرى ، وهذه هى قضية الهوية ، واذا وجدت مجموعة من السمات المميزة عن غيرها فى اطار النظام ، فهذه هى الثقافة السياسية الفرعية ٠

ويشير التجنيد السياسى (١) Political Recruitment للوظيفة التى من خلالها تشغل الأدوار فى النظام السياسى ، فشغل مناصب معينة بالانتخاب أو وفقا لمؤهلات معينة تعد من المبادىء العامة للتجنيد السياسى ٠ بينما التجنيد من أسرة أو قبيلة معينة ، أو طبقة اجتماعية بعينها ، يوضح المبادىء العامة الخاصة بالتجنيد السياسى ٠

وتميل النظم السياسية فى الدول النامية الى التجنيد بناء على مبادىء خاصة ، مثل قيام العسكريين الذين يتولون السلطة بالانقلاب ، بالاعتماد على

(1) — G. Almond and G. Powell, Jr., Comparative Politics : Process, and Policy., *op. cit.*, pp. 108-139.

العســـكريين فى شغل الوظائف الهـــامة ، بالاضافة الى عسكرة الحيـــاة انسياسية ٠

ويرتبط التجنيد بالتنشئة ، فالتجنيد من الفئات الاجتماعية المختلفة ، ومن المولودين خارج الدولة ، يؤثر سياسيا ، حيث توجد مصالح واتجاهات ومواقف مختلفة ، فالتنشئة تؤثر على المجندين لأدوار سياسية ، وذلك بتأثيرها على أداء الأدوار فى المناصب السياسيه ٠

كما تؤثر أساليب التجنيد السياسى فى قدرات النظم السياسية ٠

صياغة المصالح وتجميعها والأداء السياسى : ـ

تشير صياغة المصالح (١) الى عملية قيام الأفراد بتوضيح مطالبهم لصانعى القرار ، ويتم ذلك من خلال البنية السياسية ، وهنا يبرز دور القنوات التى يعبر من خلالها عن المصالح والحاجات ٠

وتقدم جماعات المصالح بدور فى صياغة المصالح ، ويذكر فى هذا الصدد جماعات القرابة ، والجماعات الحرفية ، والمحلية والطبقية ٠

وتواجه جماعات المصالح بمشكلة الوصول الى صناع القـــرار ، والتأثير عليهم بشكل أو بآخر ، وهذه أساسا قضية اتصال سياسى ، واذا كان هناك دراية ببنية جماعات المصالح ، فان ذلك فى حاجة الى الاهتمام ببنية الاتصال ، للتعبير عن المطالب السياسية ٠

ويشكل الاتصال الشخصى أداة هامة للاقتراب من النخبة السياسية ، كما أن وجود عضو أو أكثر من أعضاء الجماعة فى النخبة السياسية ، يعد قناة من قنوات الاقتراب من صناع القرارات ، ويشكل الاتصال الجماهيرى بدوره قناة

---

(1) — *Ibid.*, pp. 169-197.

من قنوات الاقتراب من صناع القرارات ، ويشكل الاتصال الجماهيرى بدوره قناة من قنوات الاقتراب السياسى ٠

وتشكل الأحزاب السياسية قنوات للاقتراب السياسى ، وكذلك أعضاء الجهاز التشريعى والبيروقراطية ٠٠

واذا انتشرت الثقافات السياسية المجزأة ، وأسيىء توزيع الموارد ، يمكن أن يهدد الصراع بين الجماعات ، الاستقرار السياسى فى النظام القائم ، ومن هنا فان التعبير عن المصلحة ، يمكن أن يخفف من حدة الصراع ٠

ويمكن أن تعتمد قنوات الاقتراب على بنية الاتصال السياسى ، فكلما زاد عدد الصحف وأجهزة الراديو والتليفزيون فى المجتمع ، كلما زادت امكانية استخدام هذه الأدوات للتعبير عن المصلحة ٠

ويشير تجميع المصالح (١) Interest Aggregation الى وظيفة تحويل المطالب الى بدائل للسياسة العامة ، وفى هذا الصدد يدخل اقتراح السياسات فى اطار تجميع المصالح ٠ واذا كان التعبير مقيدا فى النظام السياسى ، فقد تقوم نخبة صغيرة بتجميع المطالب ، أما فى النظم المفتوحة ، فتتعدد المصالح التى يتم التعبير عنها ، كما تتعدد قنوات الاتصال ٠

وتعد البيروقراطية تجسيدا لمجموعة من المناصب ، والواجبات المنظمة رسميا ، والمترابطة فى تسلسل معقد ، وتخضع لصناع القرار ، ومع تغير الظروف ، ساهمت البيروقراطية فى أداء العديد من الوظائف السياسية ، كما تستخدم النظم التسلطية والشمولية البيروقراطية لتجميع المصالح ٠

ويعتبر الحزب السياسى بنية لتجميع المصالح فى المجتمعات الحديثة ، وفى النظم الحزبية تتولى الأحزاب تجميع المصالح ، وتكون بمثابة مقترحات

---

(1) — *Ibid.*, pp. 198-230.

سياسية ، واذا نجح الحزب فى الانتخابات ، فانه يستخدم المصالح التى تم تجميعها كأساس للسياسة ٠

وللنظام السياسى عدة قدرات ، منها القدرة الاستخراجية Extractive Performance الخاصة بالموارد والبشر التى يمكن لنظام أن يستمدها من البيئة الداخلية ، والبيئة الدولية ، أما القدرة التنظيمية Regulative Performance فتشير الى ممارسة النظام السياسى للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات القائمة ، وتشير القدرة التوزيعية Distributive performance الى توزيع السلع والخدمات ، وتتناول أداء النظام السياسى كمانح وموزع للمنافع بين الأفراد والجماعات ، ويقصد بالقدرة الرمزية معدل تدفق الرموز الفعالة من النظام السياسى الى داخل المجتمع أو البيئة الدولية ، ومن الأمثلة على ذلك الاحتفالات والاستعراضات العامة ، وزيارات الرؤساء لقطاعات العمل ، والتصريحات لسياسية ، أما القدرة الدولية International performance فيمكن تناولها من خلال القدرات السابق ذكرها مع وضعها فى الاطار الدولى ، ومن الأمثلة على ذلك القدرة الاستخراجية الدولية ، ويدخل فيها التجارة الدرلية ، والسياحة الأجنبية ، وتشير القدرة التنظيمية الدولية الى وضع الدولة فى النظام الدولى بوجه عام ٠ ويمكن أن تأخذ القدرة التوزيعية الدولية عدة صور كالمنح والقروض والتعاون الفنى ، كما تأخذ القدرة الرمزية الدولية عدة جوانب كالصور والتصريحات (١) ، ومن الأهمية تقويم أداء النظام السياسى وهذا أمر له مغزى ٠

ويمكن أن نقدم ثلاثة عناصر (٢) لتقويم أداء النظام السياسى وهى : -

---

(1) — *Ibid.*, pp. 283-230.

(2) — Robert A. Dahl. The Evaluation of Political Systems, in Ethiel de Sola Pool. (Editor); Contemporary Political *Science*, New York : McGraw Hill, 1967. p. 170.

— Allan L. Larson. *Comparative Political Analysis*, Chicago : Nelson Hall,,, 1980, pp. 151-153.

١ - مقاييس القيمة والجدارة والأداء المناسب Goodness والامتياز ، وفعل الأعمال المرغوب فيها desirability

٢ - تقديم المعلومات عن سلوك النظام السياسى ٠

٣ - الطرق المتعلقة بتطبيق مقاييس سلوك النظام بغية قياس درجة القيمة ، والجدارة والأداء المناسب والامتياز ، وفعل الأفعال المرغوب فيها ٠

الاتصال فى اطار النظام السياسى : -

تعد الوظيفة الاتصالية من المعايير المفيدة فى دراسة النظام السياسى ، اذ أن الاتصال يؤثر على النظام السياسى بوجه عام ، ومن هنا ارتبطت الحريات بالديمقراطية ، ومنها حرية الصحافة ، كما أن النظم الشمولية تعمل على أن تسيطر على مؤسسات الاتصال والرقابة على الاعلام ، واتجهت الدول الحديثة الى بناء المؤسسات الاتصالية المتخصصة ، بالاضافة الى تدعيم التدفق الاعلامى ٠

ويتخذ الاتصال عدة أشكال ، فهناك الاتصال غير الرسمى ، المباشر ، والشخصى ، وهناك الاتصال الذى يتم فى اطار البنية الاجتماعية التقليدية ، كعلاقات العائلة ، أو الجماعات الدينية ، وهناك البنية الخاصة بالمخرجات السياسية كالجهاز التشريعى والبيروقراطية ، والبنية الخاصة بالمدخلات السياسية كالأحزاب وجماعات المصالح ، ونقابات العمال ، بالاضافة الى وسائل الاتصال الجماهيرى (١) ٠

اذ يقوم الاتصال المباشر والشخصى بدور يعتد به فى النظام السياسى ، ويعد أكثر تأثيرا من الاتصال الجماهيرى ، وفى المجتمعات التقليدية تقوم

---

(1) - Richard R. Fagen, *Politics and Communication*, Boston: Little Borwn, 1966.

البنية السياسية التقليدية بدور بارز فى الاتصال ، وهنـــا يبرز دور رؤساء القبائل ومجالس الكبار والعائلة الممتدة ٠

وتقوم جماعات المصالح والأحزاب بالاتصـــال بصناع القرارات ، ونقل المعلومات الخاصة بالمطالب المعروضة ، أما وسائل الاتصال الجماهيرى ، فهى أكثر المؤسسات تخصصا ٠

وقد يؤدى أداء الاتصال السياسى فى النظام السياسى الى تغـــيرات فى أداء الوظائف السياسية الأخـــرى ، وقد يعوق تطـــور أنواع معينـــة من قدرات النظـــام ٠

وقد تتولد الثقافة السياسية المجزأة نتيجة للخبرات المختلفة المتوقفة على التنشئة ، فقد تؤدى الأسرة والمدرسة الى ادراك مختلف عن النظام السياسى ، وقد تدعم أو تحطم مثل هذا الادراك من خلال أنماط الاتصال السياسى ، ففى الهند مثـــلا تتنوع المعلومات الموجهة للمتلقى الهنـدى بتنوع مناطق الهنـــد الجغرافية المتعددة ، كما تتنوع بين الريف والحضر ، وبين الطبقات والطوائف كما أن تأثير وسائل الاتصال الجماهيرى يعد لحدودا فى المناطق الريفيـة فى الدول الأشد تخلفا ، نتيجة للعدد المتدنى لأجهـزة الراديو والتليفزيون ، أو غياب الأخير ، والانخفاض الشديد فى انتشار الصحف ، وحاجز الأمية الذى يمنع التعرض للاتصال المكتوب ، وفى هـــذا الاطار يزداد تأثير المؤسســات التقليدية وقادة الرأى المحليين ، وهـــذا يزيد الاختلاف بين الجمـــاعات ذات التنشئة المختلفة ٠

واذا تطورت مؤسسات الاتصال السياسى فيمكن أن تخفف من الاتجاهات المختلفة ، ويمكن أن يدعم ذلك الولاء للوحدات الأكبر كالدولة مثلا ، والأخـذ قدما بالتحديث ، كما أن ذلك يقلل من الحواجز اللغـــوية ، والاختلافات فى العقيدة والمعرفة والعادات ، وربط أجزاء النظام السياسى التى كان يسودها

من قبل الاتصال المتباين . وهذا يمكن أن يدعم بناء الهوية الوطنية ، ويطور ثقافة سياسية مستقرة ، ويمكن أن يؤخذ النموذج الفرنسي كدليل على ذلك ، « والفرنسيون يحسون بشكل كبير بهوية واحدة ، ويفخر الفرنسيون بفرنسيتهم » ، وان كان التدفق الاتصالى فى فرنسا يتسم بالتباين ، اذ تنتشر الاتصالات غير الرسمية والتنظيمات الحزبية ، وجماعات المصلحة ، والكنيسة الكاثوليكية ، والصحف ذات الميول الحزبية المختلفة ، ويمكن أن تفسر الهوية الفرنسية الواحدة بعوامل أخرى كالماضى الفرنسي ، والميراث التاريخى (١)

لقد زادت تعقيدات الاتصال فى الدول الجديدة بسبب التعرض للتحديث ، وما ارتبط بذلك من تنمية وطنية سريعة متعددة الأبعاد ، ويذكر فى هذا الصدد أن عملية التحديث Process of modernization أو كما سماها كارل دويتش : التعبئة الاجتماعية Social mobilization ذات تأثيرات عميقة على سياسات الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، وتشمل التعبئة الاجتماعية التحضر ، ومحو الأمية ، والتعليم ، والتعرض لوسائل الاتصال Media exposure والثروة (٢) ، وهكذا فان الاتصال جزء يعتد به فى التعبئة الاجتماعية .

وتعتمد صناعة القرارات على المعلومات المتوفرة ، ومدى دقتها ، وكيفية تحليلها بشكل مناسب ، ومن الأهمية أن يكون صانع القرار ملما بالعوامل المختلفة ، كالظروف العادية واتجاهات البشر الذين لهم صلة بالقرار ، واذا

---

(1) — Bernard, . *La Presse dans la Societe Contemporaine,,* Paris : 4em Edition, Librairie Armand Colin, 1971, pp. 98-125.

— Bernard Voyenne, *La Information en France, Paris* : Ediscience, 1272, pp. 66-9 and 122-136.

(2) — Michael C. *Hudson. Arab Politics* : *The Search for Legitimacy*, London : Yale University Press, 1981. pp. 2-4.

كانت المؤسسات ترتبط بالمركزية ، فهذا يعنى أن المعلومات الخاصة بالقرار ، تنقل الى قمة التسلسل الهرمى ، واذا كانت المؤسسات ترتبط باللا مركزية ، فينقل الى المستوى الأعلى حجم محدد من المعلومات ، الذى يتمشى مع القرارات التى تتخذها • وبذلك فان اللا مركزية تسمح لصانع القرار الأعلى بالتركيز على السياسة الأساسية ، ومـــع تزايد تعقيد المعلومات التى يتم توصيلها ، وحيث أن صانع القرار ليس خبيرا بكل الأمور المعروضة ، لذلك من الأهمية أن تصاغ المعلومات فى شـــكل يمكن أن تفسر به بواسطة النخبـــة العليا ، ومن هنا يأتى دور الخبراء ، حتى يمكن أن تفهم الرسالة الاتصالية من قبل صناع القرار بشكل مناسب •

وفى النظم السياسية المفتوحة يمكن للنخبة أن تستخدم مصادر أخـــرى تساعد فى ترشيد صناعـــة القرارات ، من خلال قراءة النخبـــة للصحف ، والتعرض لوسائل الاتصال المسموعة والمرئية ، والجولات الميدانية ، ومســح الرأى العام بواسطة المؤسسات المستقلة (١) •

وفى النظم السياسية المغلقة ، تتسم المعلومات بالتشويه ، اذ قد يشوه الموظفون المعلومات عن عمد ، أو يترددون فى رفع تقارير بالحقائق غير المرضية للنخبة ، فضلا عن أن المواطن العـــادى لا يعلن عن آرائه الحقيقيـــة ، خشية البطش ، ومن هنا يتشكل الرأى العام المعلن الذى يختلف عن الرأى العـــام الكامن ، فالأول يكون غير حقيقى ، ويعمل على ارضاء النظام السياسى المغلق

---

(1) — Carlo H. Wess, what America's Leaders Read, *Public Opinion Quarterly;* vol. XXXVIII, No. 1, Spring 1974, pp. 1-22.

— William D. Porter, The Impact of the Mass Media Upon Decision Making in Foreign Policy *Symposium jubljana, 1968, Mass Media and International Understanding,* School of Sociology, Political Science and Journalism. Liubliana, 1968, pp. 119-144.

خشية البطش ، أما الثانى فهو الرأى العام الحقيقى الذى يدلى به المرء لأقرب الناس اليه ، والذى يثق بهم مثل أسرته الصغيرة فى بعض الأحيان ، أو بعض رفاقه فى أحيان أخرى ، وبذلك تكون المعلومات عن اتجاهات الشعب مشوهة ، حتى المعلومات العلمية قد ترتبط بالتشويه .

دور الاتصال الجماهيرى فى النظام السياسى : -

توجد علاقة ارتباطية بين الاتصال الجماهيرى ، والمؤسسات السياسية ، والجمهور وفقا للشكل التالى : -

الجمهور المتلقى	←	اتصـــال جماهيرى	←	مؤسسات سياسية
(١)	→	(١)	→	(١)
الجمهور المتلقى	←	اتصـــال جماهيرى	←	مؤسسات سياسية
(٢)	→	(٢)	→	(٢)
الجمهور المتلقى	←	اتصـــال جماهيرى	←	مؤسسات سياسية
(٣)	→	(٣)	→	(٣)

أى أن الاتصال الجماهيرى وسيط ناقل للرسالة بين المؤسسات السياسية والجمهور المتلقى .

ويسير الاتصال الجماهيرى فى اطار النظام السياسى ، وان اتخذ عـــدة أشكال مختلفة ، ومن المفروض أن تكرار العملية الاتصالية يأخذ فى الاعتبار رد فعل الجمهور المتلقى Feed ae ، ومدى فهمه للرسالة بالطريقة التى قصدها القائم بالاتصال ، وتتم الاستفادة من رد الفعل فى الحالة (١) عنـــد القيام بالحالة (٢) ، ويستفاد من رد الفعل فى الحالة (٢) عند القيام بالحالة (٣) ، وهكذا دواليك .

ومن الأهمية بالنسبة للاتصال الجماهيرى أن تتم المحافظة على الجمهور المتلقى للرسالة ، وايجاد مصلحة للجمهور المتلقى فى التعرض للرسالة ، وتفاعله معها ، مع جعل الجمهور المتلقى يثق فى مصدر الرسالة ٠

ولا شك أن تمويل الاتصال الجماهيرى ، يعد مؤشرا هاما من مؤشرات التأثير ، ومحددا للعلاقة بين مؤسسات الاتصال الجماهيرى والنظام السياسى القائم ، كما أن ذلك قد يثير قضية التمويل الخارجى ، الأمر الذى يبين المؤثرات الخارجية على النظام السياسى ٠

وهناك علاقة بين المضامين الاتصالية من جانب ، والذاتية الثقافية من جانب آخر ويثار ذلك عندما يتم الاعتماد على برامج من دول تنتمى الى ثقافات أخرى ، وتعمل على نشرها فى اطار تحقيق أهدافها السياسية (١) ، وهذا يثير قضية الرقابة على الاعلام ، التى يقوم بها النظام السياسى ٠

ويعمل الجمهور المتلقى للاتصال الجماهيرى فى اطار مصلحته ومدى اهتمامه بالرسالة ، ودور التفضيلات ٠٠ بالاضافة الى عادات القراءة والاستماع والمشاهدة ، ونوعية الرسالة المقدمة ، ومدى جذبها للانتباه ، ومدى تصديقها ، ومدى الثقة المرتبطة بها ٠٠

كما أن تعرض الأفراد للاتصال يحكمه عدة عناصر منها الوقت المتاح للفرد ومهارته الخاصة ، ونوعية وسيلة الاتصال ، ودرجة التعليم ٠٠

وقد يبين التعرض المنخفض لوسائل الاتصال فى النظام السياسى ، أن الجمهور المتلقى يرى أى الاتصال الخاص بالمؤسسات السياسية القائمة ، لا يتمشى مع اهتماماته الخاصة ، أما اذا زاد التعرض لهذه الوسائل فان ذلك

---

(1) — Jeremy Tunstall, The American Role in worldwide Mass Communication in George Gerbner (Ed.), *Mass Media Politics in Cultures*, New York : John wiley and Sons, 1977, pp. 3-12.

يعنى أن الجمهـــور المتلقى يرى فى ذلك تمشـيا مع اهتماماته الخاصـــة ، أو أنه يرى فى سياسات المؤسسات الســـياسية ما يتمشى مـــع اهتماماته الخاصـــــة ..

وعادة ما تخضع الرسائل التى يتعرض لها المتلقى ، للمقارنة بالرسائل الأخـرى القادمة من قنوات أخرى ، مثل المصـــادر الخارجية ، أو الملاحظـــة الشخصية ، وبناء على ذلك تأتى قابلية تصديق المصدر من عدمه ، وهذا يؤثر فى التحليل النهائى والمحصلة النهائية للتعرض لوسائل الاتصـــال الخاصة بالنظام السياسى .

وتثير العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والنظام السياسى ، قضية حـرية الصحافة وحدودها ، بالاضافة الى الايديولوجية المرتبطة بالنظـــام ، والقيم والمعتقدات السائدة (١) .

وهناك علاقة بين وسائل الاتصال الجماهـــيرى والتنمية السياسية ، اذ تحدى وجود الدول الحديثة فى العالم العربى وآسيا وأفريقيا « الامكانيـــات النظرية للعلوم السياسية ، فالمجال الأكاديمى الذى كان محددا بالمجتمعـات الغربية بشكل أساسى أصبح يواجـــه أشكالا أخرى من المتغـــيرات والنظم الناشئة ، ومن بين المشاكل التى تواجه هذه الدول عملية التنمية الوطنيـــة المتعددة الجوانب ، ومنها التنمية السياسية (٢) .

ويمكن أن تعرف التنمية السياسية بأنها الاحتياجات السياسية للتنمية

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر :

— Mac A. Franklin, freedom and Control of Communication in Ithiel de Sola Pool and others (Ed.), *Handbook of Communication*, Chicago : Rand McNally College Publishing Company, 1973, pp. 887-906.

(2) — Lucian W. Pye, *Aspects of Political Development*, Boston :Little Brown, 1966.

الاقتصادية ، أو أنها السياسات الملائمة للتنمية الصناعية ، كما أنها تعبئة الجماهير ومشاركتهم ، وهى بناء الديمقراطية ، فضلا عن ذلك فهى الاستقرار والتغير المنظم ٠

وتشمل عملية التنمية السياسية احداث تغيرات بنيانية فى المؤسسات السياسية تتمشى مع الجسد السياسي والاقتصادى والاجتماعى ٠ فالمهم ليس نمطا بعينه ، ولكن المهم تمشيه مع الظروف القائمة ٠

وهناك عدة أزمات تتعلق بالتنمية السياسية ، مثل أزمة الهوية ، وهذا يرتبط بتأكيد هوية الدولة ، وتوجد أزمة الشرعية ، وهذا يثير طبيعة السلطة ومسئولية الحكومة ، ومدى وجود الشرعية الدستورية ، أى الشرعية الثورية ، أما أزمة الاختراق فتشير الى مدى قدرة النظام السياسى فى الوصول الى كل أجزاء الدولة البعيد والقريب منها ، وتشير أزمة المشاركة الى انخفاض التفاعل مع النظام القائم ، وأهمية زيادة التفاعل القائم ، أما أزمة التوزيع فتشير الى طريقه توزيع السلع والخدمات بين فئات المجتمع المختلفة ٠

واذا استخدمت وسائل الاتصال الجماهيرى بشكل مناسب فيمكن لها أن تدعم التنمية السياسية ، وذلك بالمساهمة فى تدعيم الوعى الوطنى ، وتوضيح الأهداف السياسية ، وتحقيق التغيير ، وتهيئة المناخ اللازم للتنمية ، ويمكن أن يعضد دور النظام السياسى من خلال تجميع القوى المنعزلة والقبائل المتناثرة والثقافات المحلية ودمجها فى اطار التنمية ٠

ويمكن لوسائل الاتصال الجماهيرى أن تنقل أبعاد التنمية السياسية الى السكان بالأشكال الملائمة ، وأن تتاح للسكان المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات ، وذلك بتوسيع نطاق المشاركة ، ويمكن لها أن تساهم فى التغيير السياسى ، وذلك بتطوير القيم السياسية ، فى اطار الاتجاه نحو المجتمع الحديث ٠

وتوجد علاقة بين النمو السريع فى الصحافة المسموعة والمكتوبة والمرئية وتزايد المشاركة السياسية ، اذ أن العامل الأول يعنى المدركات السياسية للجماهير ، وبالتالى يزداد تفاعلها السياسى ، وتقوم وسائل الاتصال الجماهيرى بدور يعتد به في التنشئة السياسية والثقافة السياسية والتجنيد السياسي ، وذلك بنشر هذه الأفكار بالشكل المناسب والقنوات المناسبة ، مما يزيد من فاعلية النظام السياسى ٠

وهناك علاقة بين ملكية وسائل الاتصال الجماهيرى والنظام السياسى ، ففى النظم الليبرالية تبرز الملكية الخاصة لوسائل الاتصال ، وفى النظم الشمولية تبرز ملكية الدولة لوسائل الاتصال ، وارتبطت الملكية الخاصة بخصائص النظام الرأسمالى ، اذ أن المؤسسات الاتصالية خضعت للمنافسة وهذا أدى الى ظهور الاحتكارات الصحفية وكذلك الترستات ، أما الملكية فى النظم الشمولية فاتسمت باحتكار الدولة لوسائل الاتصال الجماهيرى ، وقد أدى الى التأثير على حرية الاعلام ٠

وتساهم وسائل الاتصال الجماهيرى بدور فى عملية صناعة القرارات فهى موصل بين صناع القرار والجمهور المتلقى (١) ، وذلك بشرح القرار والسعى لموافقة الجمهور المتلقى عليه ، كما تقوم بدور اخر يتمثل فى عرض مشاكل المتلقى ومصالحه والمصاعب الموجودة ، وتعبر عن مصالحه ، وتنقل هذه الأبعاد الى صناع القرار ، وبوجه عام يمكن القول أن وسائل الاتصال الجماهيرى فى النظم الليبرالية تقوم بالدورين معا أى من أعلى « صناع القرار » الى أسفل « الشعب » ومن أسفل الى أعلى ، أما فى النظم الشمولية فيغلب عليها التدفق من أعلى الى أسفل ، واذا كان هناك من أسفل الى أعلى فانه يكون فى حدود ضيقة ، وفى أمور معينة ٠

---

(1) — Davis B. Bobrow, *op. cit.*, pp. 112-114.

وفى النظم الليبرالية تقوم وسائل الاتصال الجماهيرى بدور يعتد به فى الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية ، وهى جزء جوهرى من العملية السياسية بل انها تساهم فى فوز مرشح ، وخسارة الآخر ، وقد أضاف التليفزيون بعدا جديدا يتمثل فى البعد المرئى للاتصال السياسى ٠

وهكذا تؤثر وسائل الاتصال الجماهيرى بدرجة كبيرة على الانتخابات والتشريع والقرارات التنفيذية ٠ كما تؤثر فى الحوار السياسى والقرارات السياسية ، ويؤخذ فى الاعتبار تمويل وسائل الاتصال ، وغير ذلك من الاعتبارات المادية ٠

ومن زاوية مستهلكى وسائل الاتصال الجماهيرى ، فانها تؤدى ثلاث وظائف رئيسية فهى الموجه والمرشد للحياة اليومية ، وهى مصدر المعلومات عن الاحداث العامة ، بالاضافة الى قيامها بالترفيه الذى قد يحتل مكانة مميزة

ولوسائل الاتصال الجماهيرى فى النظم الغربية نفوذ فى القضايا السياسية ، والسياسات الوطنية ، الامر الذى يساهم فى تشكيل الحقائق السياسية ٠

وتساهم وسائل الاتصال الجماهيرى فى التهيؤ الثقافى cultural predisposition كما تؤثر على السلوك السياسى فكلما زاد التعرض لوسائل الاتصال كلما زاد النقاش السياسى وبالتالى المشاركة السياسية كما أن التأثير المدعم reinforcement effect لوسائل الاتصال أكبر ممن التأثير المحول conversion effect بمعنى أنها تدعم الاتجاهات والمواقف لدى المتلقى بشكل كبير عندما تكون مضامين الاتصال متمشية مع اتجاهاته ومواقفه وهذا هو التأثير المدعم ، أما اذا كانت المضامين لا تتمشى معها وتسعى الى تحول المتلقى الى اتجاهات ومواقف اخرى ، فان تأثيرها يكون أقل وهذا هو التأثير المحول ، كما يمكن لوسائل الاتصال أن تقوم بتسييس politicizing العامة ٠

وهناك قضايا تتعلق بوسائل الاتصال الجماهيرى الالكترونية ، ولاسيما التليفزيوة فهناك التليفزيون والراديو فى الحملات السياسية ، نظرا لوصوله الى أعداد كبيرة من الافراد ، ومن هنا يأتى اهتمام الحملات السياسية بالاتصال الالكتروني ، ويذكر فى هذا الصدد الاعتمادات المالية الضـــخمة التى تنفق على هذه الحملات السياسية ٠

ومن الامور السهلة بالنسبة للجماهير ، أن تتمكن من تشكيل صـــورة للزعماء السياسيين من خلال التليفزيون (١) ٠

وتساعد وسائل الاتصال فى بلورة الأمور المتعلقة بالسياســية العامة Public policy فالآراء تعـــد قضايا سياسية ، وتنعكس فى الانتخابات ، فالتصويت يصنع السياسة فى النظام الديمقراطى ، والسياسة العـــامة فى البداية مجرد أفكار خاصة ، وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد فى هذه الافكار تصبح مقترحات ، وعندما يتبنى النظام السياسى هذه المقترحات تصبح سياسات عامة ٠

وبهذا تبدو العلاقة الارتباطية بين الاتصـــال الجماهيرى والنظـــام السياسى ٠

الاتصال الجماهيرى والنظم السياسية العربية :

زاد دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى السنوات الاخيرة فى كل انحاء العالم ، وقد نما التعرض للراديو والتليفزيون بشكل كبير ، كما زادت القابلية لقراءة الصحف ، وفى العالم العربى انتشرت وسائل الاتصـــال الجماهيرى

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر :

- Bernard Hennessy, *Essentials of Public Opinion*, Massachusetts : Duxbury Press, 1975.
- Alfred Sauvy, I, *Opinion Publique*, Paris : Presses Universitaires de France, 1971.

بشكل كبير ، ومع منتصف السبعينات أقامت كل الدول العربيـــة مؤسسات التليفزيون الخاصة بها ، وحاليا لدى الكثير منها محطات أقمار صناعية أرضية فضلا عن أن العالم العربى أطلق القمر الصناعى العربى ٠

وقد تدعم دور الاذاعات العربية فى الداخل والخارج ، وهـكذا احتلت وسائل الاتصال الجماهيرى دورا كبيرا فى حياة ١٤٠ مليون عربى ، ولقـــد كان انتشار التعليم من العوامل المساعدة فى الاقبال عـــلى وسائل الاتصال المكتوبة ، كما أن اتجاه سعر جهاز الراديو الى الانخفاض ، وانتشار أجهـــزة الترانزستور يعد مساعدا على زيادة التعرض للراديو ، وبالتدريج زاد الاقبال على شراء هذه الاجهزة ، وانتشر التليفزيون الملون ، بالاضافة الى الصحف والمجلات المطبوعة وفقا لمستويات رفيعة (١) ٠

ومن الدلائل على أهمية وسائل الاتصال العربية ، أن الولايات المتحدة الامريكية تنفق ملايين الدولارات سنويا فى التقاط الاذاعات العربية لمـدة ٢٤ ساعة يوميا (٢) ٠

ورغم وجود تماثل بين الدول العربية ، الا أنه يوجـد فى نفس الوقت تباين ، فمتوسط الدخل الفردى السنوى تراوح فى عام ١٩٧٨ بين ٣٠٠ دولار فى الجمهورية العربية اليمنية ، ٢٢٠٠٠ دولار فى دولة الامارات العـــربية المتحدة ، كما تتباين المستويات التعليمية ٠

وتتباين النظم السياسية العربية فهنـاك النظم الجمهـــورية ، والنظم الملكية ، وهناك تعدد الأحزاب ، وهناك الحزب الواحد (٣) ٠

---

(1) — William A. Rugh, *The Arab Press : News Media and Political Process in the Arab world*, Syracuse University Press, 1979, pp. XV-XVIII.

(2) — Ibid., p. XVII.

(٣) أنظر : —

د٠ أحمد سرحال : **النظم السياسية والدستورية فى لبنان والدول العربية** ، بيروت : دار الباحث ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م ٠

ولاشك أن النظم السياسية العربية تستجيب للبيئة وتعكسها ، ولاسيما ما يتعلق بالواقع السياسى ، بالاضافة الى العوامل الاقتصـــادية والثقافية وغيرها ٠

وتبين احصاءات اليونسكو أن الحد الأدنى الخاص بالاعـــلام لكل ألف نسمة هو ٥٠ جهاز راديو ، و٢٠ تليفـــزيون ، و١٠٠ نســـخة من الصحف اليوميـــة (١) ٠

وقد تعدت الدول العربية هذا الحد الادنى ، ماعدا الســـودان واليمن الشمالى واليمن الجنوبى وعمان ، ويرجـــع ذلك أساســـا الى العـــوامل الاقتصادية ٠

وعادة الاســـتماع الى الراديو منتشرة فى جميع أنحاء العـــالم العربى ، اذ توجد به أكثر المعدلات العالمية للاستماع (٢) ، اذ يستمع لكل جهاز راديو عدد يتراوح بين ٥ الى ١٠ أشخاص ، وتنتشر أجهزة الترانزستور والاستماع الجماعى بالاضافة الى العديد من الاذاعات الدولية الموجهة الى المنطقة العربية حيث يذيع الكثير منها على الموجة المتوسطة ٠

ويصل التليفزيون الى عدد يعتد به من المشاهدين العرب ، وهذا العدد أخذ فى التزايد ، وتقدره بعض المصادر بما يزيد عن ٤٠ مليون نسمة ٠

وحققت الدول العربية البترولية الغنية معدلات عالية من اقتناء أجهزة الارسال والاستقبال الاذاعى والتليفزيونى ٠

---

(1) — *Mass Media and Developing Countries*, UNESCO, Reports and Paperes o nMass Communicattions, No. 33, Paris, 1961, p. 16.

(2) — Julian *Hale, Radio Power : Propaganda and International Broadcasting*, London : Paul Elck., 1975.

وهناك عدة تأثيرات للنظم السياسية العربية ، على وسائل الاتصال الجماهيرى منها الظروف الاقتصادية ففى كثير من الدول العربية تطورت الصحافة فى اطار الدخل المحدود وقلة عدد السكان وانتشار الامية ، كما تنشر ظاهرة التسييس Politicization اذ ارتبط الاتصال العربى بشكل دائم بالسياسة وقد عملت النظم السياسية العربية منذ الحرب العالمية الثانية ، على زيادة اشرافها على وسائل الاتصال الجماهيرى ٠

ومن الناحية التاريخية ، ترتبط وسائل الاتصال الجماهيرى فى العالم العربى بالثقافة العربية والأدب العربى ، ومع تعدد الاتصال الدولى ، والصراع الدولى ، فتح المجال أمام الغزو الثقافى ، الامر الذى أبرز قضية الاصالة الثقافية الأصلية (١) ٠

ومع تزايد الاهمية السياسية لوسائل الاتصال الجماهيرى ، ظهر دورها فى المناصرة السياسية Political Patronization وفى بعض الحالات ظهر دور جهات خارجية فى دعم بعض الصحف العربية ماديا ، وتقديم العون المادى لها ٠

وأدى ذلك الى سرعة انتشار وسائل الاتصال العربية ، وارتبط ذلك بتركيزها فى المناطق المتحضرة الاكثر كثافة فى السكان ، ولاسيما العواصم

ويمكن أن نقدم ثلاث نماذج للصحافة العربية فى اطار علاقتها بالنظم السياسية :

النموذج الأول : ما يسمى صحافة التعبئة (٢) the mobilization press

---

(1) — Arthur Goodfriend, The Dilemna of Cultural Propaganda : let It Be, The Annals of the *American Academy of Political and Social Sience*, vol. 398, Nov. 71, pp. 104-112.

(2) — William A. Rugh., *op, cit.*, p. 32.

ويشير الى الصحافة العربية فى مصر فى عهد عبد الناصر ، والعـــراق وسورية والسودان والجزائر وليبيا واليمن الجنوبى ٠

ولا تنتقد صحافة التعبئة السياسات الاساسية للحكومات القائمة ، ولكن يمكن لها أن تنتقد الخدمات الحكومية مثل مشاكل الكهرباء والمجارى والجوانب الصحية والتعليمية كما أن القضايا السياسية الهامة لا تعالج من زوايا عديدة ولكن تعالج من وجهة نظر واحدة ، وهى وجهة النظر المقبـــولة لدى الحكومة ولا تنتقد الشخصيات القيادية ، وان كانت بعض الصحف خرجت عن الاطار وتعتبر النظم السياسية القائمـــة فى هذه الدول ان الصحافة اداة تعبئـــة للجماهير لتأييد سياستها ٠

النموذج الثانى : ما يسمى صحافة الولاء (١) The Ioyalist press

وتنتشر فى الاردن وتونس والسعودية والبحرين وقطـــر والامارات ، وتؤيد صحف هذه الدول النظم السياسية القائمة ، والكثير منهـــا مملـــوك ملكية خاصة ٠

وتشه صحافة الولاء التعبئة فى انها لا تسيىء الى السياسات الرئيســـية للنظام ، ولا تهاجم الشخصيات القيادية ، أى انها تؤيد الخط الرسمى ، وهذه الصحف اكثر انتقادا لخدمات الحكومة ، ويعد هذا الانتقاد متواضعا بالمقاييس الغربية ، وتتجنب هذه الصحف القضايا الحرجة ، وتستجيب ببطء للاحداث وللنظم السياسية فى هذه الدول نفوذ كبير على وسائل الاتصال وهناك الدعم المالى الحكومى للصحف ٠

النموذج الثالث : ما يسمى صحافة التعدد (٢) The Diverse Press

وتنتشر هذه الصحف فى لبنان ، والكويت ، والمغرب ، ومصر ، وتتميز

---

(1) — *Ibid., p. 73.*
(2) — *Ibid., p. 93.*

هذه الصحف بتعدد المضامين والانماط والاتجاه السياسى ، وتسودها الملكية الشخصية ، وتعكس وجهات نظر متعددة ، وتعد لبنان قبل الحرب الاهلية مثالا لهذا النموذج ، وفى حدود معينة فى الكويت والمغرب ، رغم أن صحافة الكويت والمغرب تتميز ببعض خصائص صحافة الولاء ، ويمكن أن تضاف مصر الى هذا النموذج فى حدود معينة بعد ادخال نظام تعدد الاحزاب وتعدد الصحف .

وجود Political Pluralism ويقصد بالتعدد السياسى جماعات متميزة ، أو قطاعات لهـا مداخل متميزة تجاه السياسة العامة ، ويتجسد هذا التعدد فى وجود الأحزاب السياسية ، وغير ذلك من الجماعات ، وهكذا توجد خيارات وبدائل مختلفة أمام الجماهير .

وبهذا تناولت الدراسة النظام السياسى ، والنماذج المرتبطة به ، وقضايا التنشئة السياسية والثقافة السياسية ، والتجنيد السياسى ، والاداء السياسى والتقويم السياسى .

واشتملت الدراسة على الاتصال فى اطار النظام السياسى ، ودور الاتصال الجماهيرى فى النظام السياسى وفى الاطار التطبيقى عالجت الدراسة العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والنظم السياسية العربية .

●●●

النظام البرلماني - النظام الرئاسي - نظام الجمعية الوطنية :

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الحكومات : -

الحكومة البرلمانية ·

الحكومة الرئاسية ·

حكومة الجمعية الوطنية ·

الحكومـــة الوطنيـــة

- تتميز الحكومة البرلمانية بأن البرلمان مركز الثقل ، أى السيادة للبرلمان ·

- تمثيل الجهاز التنفيذى فى رئيس الوزراء الذى يرأس الحكومة ، والملك ، أو رئيس الجمهورية ·

- يتولى رئيس الدولة تعيين رئيس الحكومة ، وهو عادة زعيم الحزب الحاصل على الأغلبية فى الانتخابات البرلمانية ·

- رئيس الوزراء هو المسئول الأول بين الوزراء ، ومسئولية الحكومة جماعية

- فى معظم الاحوال فان الوزراء أعضاء فى البرلمان ·

- الحكومة مسئولة أمام البرلمان ، ويمكن للأخـــير أن يسقطها اذا لم تحصل على ثقته ·

- البرلمان له الأولوية على كل من الحكومة والمجلس ·

- الحكومة مسئولة بشكل غير مباشر أمام الناخبين ·

الحكومة الرئاســـــية

- رئيس الحكومة هو نفسه رئيس الدولة ·

- تتمثل السلطة التنفيذية فى رئيس ينتخب بشكل مباشر من الناخبين ·

- يعين الرئيس السكرتيرين ، وهم تابعون له ، وليس من اللازم أن يكونوا من أعضاء الجهاز التشريعى ٠
- يمثل الرئيس الجهاز التنفيذى ، وهو غير مقيد بآراء سكرتيريه ٠
- لا يعين أعضاء المجلس فى الوظائف الادارية ، ولا يجوز أن يكون السكرتيرون أعضاء فى المجلس ٠
- الرئيس مسئول أمام الدستور وليس أمام المجلس ٠
- لا يحق للرئيس أن يحل المجلس ، كما لا يحق للمجلس أن يسقط الرئيس
- من الناحية الدستورية هناك انفصال بين الحكومة والمجلس ، وواقعيا يمكن للرئيس أن يسيطر على المجلس اذا كان زعيما للحزب الذى حصل على الأغلبية فى المجلس ، ومع ذلك فدور المجلس يعتد به ، فمن سلطاته اقرار الاعتمادات المالية التى يعدها الرئيس ويمكن للمجلس أن يحاكم الرئيس بتهمة الخيانة ٠
- الرئيس مسئول مباشرة أمام الناخبين ٠

حكومة الجمعية الوطنية

- يتولى المجلس المهام التشريعية والتنفيذية ٠
- الحكومة ليست منفصلة ، اذ أنها لجنة يعينها المجلس من بين أعضائه ٠
- يتولى المجلس بنفسه مسائل الانعقاد والانفضاض والحل ٠
- التفوق فى هذا النظام للمجلس ٠
- ومن الناحية الشكلية ، فان الدول الشيوعية يسود فيها نظام الجمعية الوطنية ، فمن الناحية الدستورية ، نجد أن مجلس السوفييت الأعلى له سلطات حاسمة فى تعيين مجلس الوزراء وعزله ، ولكن الواقع يبين أن مجلس السوفييت الأعلى يجتمع فى فترات متباعدة ، وبالتالى يتولى هذا الدور مجلس الرئاسة ، والواقع الآخر يبين أن الحزب الشيوعى هو مركز الثقل فى النظام الشيوعى السوفييتى ٠

النظام السياسى فى المملكة المتحدة : -

الدستور البريطانى غير مكتوب ، اذ لا توجد وثيقة واحدة تجمع عناصره ويمكن القول أن عناصر الدستور البريطانى تتمثل فى القرارات القضائية ومنها العهد الأعظم « الماجناكارتا » ، وبعض الحريات الخاصة بالشعب ، مثل حرية عقد الاجتماعات ، وحرية التعبير · وهناك القوانين الأساسية التى يصدرها البرلمان مثل القوانين التى تحدد العلاقة بين الملك ومجلسى اللوردات والعموم ، وقوانين الانتخابات لبرلمانية ·

وهناك العادات والتقاليد ، وهى غير مدونة ونمت مع نمو النظام السياسى البريطانى ، ومن هذه العادات أن تكون الوزارة من بين أعضاء البرلمان ومسئولة أمامه ·

ويؤكد الدستور البريطانى على حكم القانون ، أى لا يوجد أحد فوق القانون ، ولا يعاقب أى فرد الا طبقا للقانون ، كما يؤكد على سيادة البرلمان ، واذا اقر البرلمان قانونا فلا يجوز لجهة أخرى أن تلغيه ·

وقد قررت الماجناكارتا علاقات جديدة بين الملك والشعب ، وكانت بداية للحد من السلطات المطلقة للملك ، وبعد ما تولى وليم أورانج عرش بريطانيا صدرت وثيقة الحقوق Bill of rights عام ١٦١٨ م ، وبينت حريات الأفراد ومسئوليات البرلمان ، وفى النهاية أصبح الملك يملك ولا يحكم ·

والتاج Crown هو السلطة العليا فى بريطانيا ، فبينما الملك يجلس على العرش ، فان التاج يشمل الملك ومجلس الوزراء ·

ويفتتح الملك الدورات البرلمانية ، وخطبة العرش ، التى يلقيها الملك أمام مجلس اللوردات يضعها مجلس الوزراء ·

ولا يجوز استخدام اسم الملك أو الاشارة اليه فى المناقشات البرلمانية ·

واذا كان الملك يعين رئيس الوزراء ، فهو يقيد باختيار زعيم الحزب الحاصل على الأغلبية فى مجلس العموم ٠

واذا كانت المحاكم فى بريطانيا تعد محاكم جلالة الملك ، والقضاء يعد قضاء جلالة الملك ، فالملك لا يقوم بتعيين القضاة أو اقالتهم ، اذ أن البرلمان هو الذى ينشىء المحاكم ويحدد مرتبات القضاة ومدة خدمتهم ٠

والملك فى بريطانيا يمنح الألقاب بناء على نصيحة الوزراء ٠

وتتكون السلطة التشريعية فى بريطانيا من مجلسين : -

- مجلس اللوردات ٠

- مجلس العموم ٠

ويتكون مجلس اللوردات من نبلاء من الدم الملكى ، ولوردات ورثوا لقب النبالة ، وبارونات مدى الحياة من الرجال والنساء ، ونبلاء ممثلين لاسكتلندة ونبلاء روحيين ، ولورڈات الاستئناف « من رجال القانون » ٠

وعدد الأعضاء ٩١٨ عضوا ، ويعتبر مجلس اللوردات أعلى محاكم الاستئناف ، ويوافق على التشريعات قبل صدورها ، وليس له سلطة على القوانين المالية ٠ ويساهم فى الرقابة على السلطة التنفيذية ٠

أما مجلس العموم ، فهو الأقوى سلطة ، ويتكون من ٦٣٠ عضوا ، يتم انتخابهم مباشرة من الناخبين ، ويتولى وظائف التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية ٠

وتتمثل السلطة التنفيذية فى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، ومسئولية مجلس الوزراء مسئولية جماعية ٠

ويوجد فى بريطانيا حزبان رئيسيان هما : حزب المحافظين ، وحزب العمال ٠

وترجع نشأة حزب العمال الى عام ١٩٠٠ م ، وكان لجماعة الفابيين دور في هذه النشأة ، أما حزب المحافظين ، فترجع نشأته الى ظهور جناح يميني في حزب الهويج الأحرار خلال القرنين ١٨ و ١٩ ٠ اذ ظهر التورى Tories عندما استمرت سيطرة الهويج على الحكم ، وهاجم التورى وزارات الأحرار ٠ واستخدم اسم المحافظين للاشارة الى التورى عام ١٨٣١ م ٠

أما حزب الأحرار ، فقام بدور يعتد به في السياسة البريطانية ، غير أنه فقد قوته في السنوات الاخيرة ٠

ويفتقر حزب الأحرار الى الارستقراطيين الذين لا يزالون أقوياء في حزب المحافظين ، كما يفتقر الى العمال اليدويين الذين لهم دور يعتد به في حـــزب العمـــال ٠

وهكذا يتبين أن النظام البريطاني هو أساسا نظام برلماني ٠

●●●

النظام السياسى الأمريكى : -

قامت الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ م بقيام المستعمرات البريطانية الـ ١٣ الواقعة على الساحل الشمالى الشرقى لأمريكا الشمالية بالثورة على الاستعمار الانجليزى ، وفى أعقاب الاستقلال ، قام نظام تعاهدى ، وما لبث أن تحول الى نظام فيدرالى ٠

والدستور الأمريكى مكتوب وغير مرن ، نظرا للشروط اللازمة للتعديل ، فبالاضافة الى موافقة الكونجرس الاتحادى ، يلزم موافقة الجهات التشريعية فى ٣/٤ الولايات المكونة للاتحاد ٠

والنظام الأمريكى نموذج للنظام الرئاسى ، فرئيس الجمهورية يتولى رئاسة الدولة ورئاسة الفرع التنفيذى للحكومة ٠

ويشترط الدستور الأمريكى فى من يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة ، وأن يكون أمريكيا بالمولد ، ومقيما فى الولايات المتحدة مدة لا تقل عن ١٤ سنة ، وأن لا يكون قد انتخب لهذا المنصب مرتين من قبل ٠

وقبل ذلك تبدأ الأحزاب فى اختيار مرشحيها للرئاسة ، والجانب المالى له دور كبير فى هذا المجال ، وبعد أن يختار المؤتمر العام لكل من الحزبين الكبيرين مرشحيهما لمنصبى الرئيس ونائب الرئيس ، يبدأ الصراع الانتخابى ٠

وتأخذ الولايات المتحدة بنظام الكلية الانتخابية electoral college وذلك بأن تفرز الأصوات وتحدد النتائج لكل ولاية على حدة ، والحزب الذى يحصل على أغلبية الأصوات يحتسب له عدد الأصوات المخصصة لهذه الولاية ٠

ويهتم المرشحون بالولايات الأكثر عددا فى السكان ، لأنها تحصل على

عدد أكبر من الأصوات وفقا لنظام الكلية الانتخابية ، وبالتالى فالنتائج قد تؤدى بشخص معين الى الوصول الى منصب الرئيس ، رغم أنه لم يحصل على التأييد المطلق من الناخبين ، فمثلا فى انتخابات عام ١٩٦٠ م فاز كيندي بعدة من الأصوات يمثل ٤٩٫٧٪ من جملة أصوات الناخبين ، ولكن نتيجة الانتخابات بينت أنه حصل على ٣٠٣ صوتا من مجموع الأصوات الحاصلة بالولايات ، وحصل نيكسون على ٢١٩ صوتا ٠

ويتولى الرئيس الأمريكى سلطات واسعة ، اذ يتولى تنفيذ القوانين وتعيين وعزل الموظفين ٠ ويتولى تعيين الوزراء « السكرتيريين » وعزلهم ، ويتولى تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين ، والاعتراف بالدول والحكومات ، وعقد المعاهدات ، وله سلطة الغاء العقوبات أو تخفيضها أو ايقافها أو العفو ، الا فى حالات المحاكمة الجنائية أمام الكونجرس ، أو الجرائم التى ترتكب ضد حكومات الولايات ، ولكنه يمكن أن يقرر العفو فى حالة الجرائم التى ترتكب ضد حكومة الاتحاد ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والبحرية والجوية والحرس الوطنى ، وله بعض السلطات فى اصدار اللوائح والتشريع ، وذلك بالاعتراض على القوانين ٠ ويتكون الكونجرس من مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، ويتمشى التمثيل فى مجلس النواب مع عدد سكان الولاية٠ وفيما يتعلق بمجلس الشيوخ فيمثل كل ولاية عضوان فى مجلس الشيوخ ، بغض النظر عن عدد السكان فى الولاية ، ويمارس الكونجرس مهامه من خلال اللجان ٠

ويتولى الكونجرس مهام اقتراح مشروعات القوانين والمناقشة والموافقة على المعاهدات وغيرها ٠

وتتولى المحكمة العليا النظر فى المنازعات بين الولايات أو التى تكون الحكومة الفيدرالية طرفا فيها ، أو التى تتصل بالسفراء والخلافات بين أفراد

من ولايات مختلفة ، أو بين احدى الولايات ومواطن من ولاية أخرى ، والخلافات التى تنشأ حول الدستور ٠

وقد ساد نظام الحزب الواحد فى أعقاب الاستقلال الأمريكى ، وقد أيد جورج واشنطن هذا النظام ٠ وحذر من تعدد الأحزاب ، ومع تغير الظروف أصبحت الأحزاب السياسية عماد الحياة السياسية الامريكية ٠ ويعد الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى على رأس النظام الحزبى الأمريكى ٠ وهناك جماعات الضغط ، وجماعات المصالح ٠

وعلى مستوى الولايات هناك دساتير الولايات ، وهو القانون الأعلى فى الولاية ، طالما أنه لا يتعارض مع الدستور الاتحادى ، وهناك حكام الولايات الذين يتولون مناصبهم بالانتخابات ، ولكل ولاية نظام للمجلسين ٠

النظام السياسى السوفييتى : -

يعتنق النظام السوفييتى ، العقيـــدة الماركسية اللينينية ، التى ترى أن الدولة جاءت نتيجة انقسام المجتمع الى طبقـات ، حيث تســـود ديكاتورية الطبقة المـــالكة ٠٠ أى ان الدولة قامت فى اطار الصراع الطبقى ، وتعتـــبر الماركسية ان دكتاتورية البروليتاريا هى اخر مطاف الدكتاتوريات الطبقية ٠ وانها مقدمة لتحقيق المجتمع اللاطبقى وتلاشى الدولة ، لانها تفقد سبب وجودها بوجود المجتمع اللا طبقى حيث يسود مبدأ لكل حسب حاجته ٠

وبقيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ انهار النظام القيصرى وقام نظـــام شيوعى وفى ديسمبر ١٩٢٢ قام رسميا الاتحاد السوفيتى من اربع جمهوريات هى روسيا واوكرانيا وبلورسيا والقوقاز حتى وصل العدد بعد ذلك الى ١٥ جمهورية ٠

ويتمثل الجهاز التشريعى فى الاتحـــاد الســـوفيتى فى مجلس الاتحاد ومجلس القوميات ٠

ويتكون مجلس الاتحاة من اعضاء ، ويمثل كل عضو ٣٠٠ الف نسمة ، ويتكون مجلس القوميات من ٦٤٠ عضوا يمثلون جمهوريات واقاليم الاتحاد السوفيتى ٠

ووفاة للدستور يعد مجلس السوفييت الاعلى أعلى اجهزة الدولة ٠

ويقـــوم مجلس السوفييت الأعلى فى اجتماع مشترك لمجلس الاتحـــاد والقوميات بانتخاب مجلس رئاسة السوفييت الأعلى ٠

والواقع يبين أن قبضة الحزب الشيوعى السوفيتى شديدة على هـــذه الاجهزة وغيرها ٠

ويعتبر مجلس الوزراء فى الاتحاد السوفيتى أعلى جهاز تنفيذى وادارى وهو مسئول أمام مجلس السوفييت الاعلى ٠

ويتكون الاتحاد السوفيتى من :

١٥ جمهورية

١٧ جمهورية ذات حكم ذاتى

٩ لقاليم سوفيتية ٠

٦ اقاليم ذات حكم ذاتى ٠

وترجع نشأة الحزب الشيوعى السوفيتى الى ظهور حزب البلشفيك عام عام ١٩٠٣ ، وعرف الحزب باسم حزب البلشفيك حتى عام ١٩٥٢ حيث اطلق عليه « الحزب الشيوعى السوفيتى » ويعتمد تنظيم الحزب على مؤتمر الحزب ، الذى ينتخب اللجنة المركزية ، التى تنتخب بدورها مجلس رئاسة الحزب كما تنتخب سكرتارية الحزب ٠

والواقع أن الحزب الشيوعى هو عماد الحياة السياسية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ٠

● ● ●

السلطات العامة

والنظام الانتخابى

قد تكون الدساتير مكتوبة أو عرفية · ومن امثلة الدساتير المكتوبة الدستور المصرى ، أو الدستور الامريكى والسوفيتى · ومن أمثلة الدساتير العرفية غير المكتوبة الدستور الانجليزى والدستور الاسرائيلى ·

وقد يكون الدستور مرن أى سهل التعديل ، وقد يكون جامد أى صعب التعديل ، أى يتطلب تعديله اجراءات خاصة كاستفتاء الشعب أو توفر اغلبية الثلثين أو خلافه ·

وقد يكون الانتخاب فرديا ، أو انتخاب بالقائمة ، والانتخاب الفردى يعنى تقسيم الدولة الى عدة دوائر ، وينتخب الناخب مرشح واحد · ولكل دائرة نائب واحد ·

أما الانتخاب بالقائمة فيعنى أن تقسم الدولة الى عدة دوائر كبيرة الحجم ويكتب الناخب قائمة بأسماء النواب المراد انتخابهم ·

وهناك التمثيل النسبى وهذا النظام يضمن تمثيل الاقليات اذ يمثل كل حزب تمثيلا يتمشى مع عدد الاصوات التى يحصل عليها ·

وهناك التصويت المحدود Limited vote system

وذلك بأن تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة ، ولكل دائرة ٣ مقاعد على الاقل ، ويحق للناخب انتخاب عدد من الاصوات أقل من العدد المقرر للدائرة فاذا كان المطلوب انتخاب ٥ نواب من الدائرة مثلا ، يحق للناخب أن يختار ٣ نواب فقط ، وهنا يتسع المجال للاقليات ، ويمارس هذا النظام فى عدد من دول امريكا اللاتينية ·

وهناك التصويت الجماعى Cumulative vote system

وذلك بأن ينتخب الناخب عدد من الاشخاص مساو للعدد المقرر لمقاعد الدائرة فاذا كان للدائرة ٥ مقاعد ، كان على الناخب ان يعطى أصواته الخمسة لمرشح واحد ، أو يعطى ثلاثة لمرشح ، واثنين لمرشح اخر ٠

وهناك نظام تعدد الاصوات ٠ وذلك يمنح بعض الناخبين اكثر من صوت واحد ، كأن يكون الناخب على درجة عالية أو مميزة فى التعليم ، أو من ذوى الاملاك ٠

وهناك نظام الانتخاب الاجبارى ، فالسائد هو أن يكون الانتخاب اختياريا والملافاة تختلف البعض عن الاشـــتراك فى الانتخـــاب ، لجأت بعض الدول كاسبانيا وبلجيكا الى أن يكون الانتخاب اجباريا ٠

وهنا نظام الانتخاب غير المباشر ، فينتخب الناخبون عددا من المندوبين الذين يقومون بدورهم بانتخاب النواب ٠

وقد يكون الجهاز التشريعى مكونا من مجلس واحد Unicameral system أو من مجلسين Bicameral system

وقد يختار رئيس الجهاز التنفيذى بالوراثة أو الانتخاب أو التعيين ٠

وقد يختار القضاة بواسطة الجهاز التشريعى وهذا سائد فى سويسرا ، وقد يختار القضاة من خلال الانتخاب الشعبى المباشر وهو السائد فى الولايات المتحدة ، وقد يعين القضاة من خلال السلطة التنفيذية ٠

● ● ●

هناك الاقتراع العام والاقتراع المقيد ٠ ويحرم الفرد من حق التصويت فى الاقتراع المقيـــد اذا لم تتوفر فيـه بعض الشروط كالثروة أو التعليم أو كلاهما اما الاقتراع العام فلا يتقيد بمثل هذه الشروط ، ففى اعقاب الحـرب العالمية الاولى اتجهت الدول الديمقراطية نحو الاخذ بالاقتراع العام ٠

وبوجه عام يعطى الاقتراع العام لكل مواطن بلغ سن الرشد السياسى حق التصويت ، وفى البداية كان التصويت مقصـورا على الرجال ، ثم منح للنساء مؤخرا وبمقتضى دستور ١٩٥٦ فى مصر اصبح سن الرشد السياسى ١٨ سنة ، ووفقا لاحكام القانون المدنى المصرى رقم ١٣١ لعام ١٩٤٨ فان سن الرشد المدنى يبلغ ٢١ سنة ميلادية ٠

ويقصد بالمساواة فى الاقتراع ان يكون لكل ناخب صوت واحـــد one man, one vote أما التصويت المتعدد فيقصد به اعطاء بعض الناخبين حق التصويت عدة مرات ، وللتصويت المتعدد صورتان الاولى يطلق عليها التصويت الجمعى أى اعطاء الفرد اكثر من صوت واحد فى نفس الدائرة ، والثانية هى تعدد الاصوات أى اعطاء الفرد حق التصويت فى اكثر من دائرة ٠

أما الاهلية الانتخابية فتعنى اعطاء حق التصويت لمن تتوفر فيه عدة شروط منهـــا بلوغ سن الرشد السياسى والتمتع بجنسية الدولة وألا يكون صـــدر ضده حكم جنائى ، مما يؤدى الى حرمانه ، مؤقتا أو نهائيا ، من حق التصويت ٠٠٠٠ الخ

وهناك الاقتراع المباشر وغير المباشر ، ويقصد بالاقتراع المباشر اختيار الناخبين بأنفسهم لممثليهم دون وسيط ، وعلى عكس ذلك فان الانتخاب غير المباشر لا يسمح للناخبين باختيار ممثلهم بأنفسهم وانما من خلال اشـــخاص يختارونهم ٠

ويوجد الاقتراع الفردى والاقتراع الجماعى ، فالاقتراع الفردى يضمن المساواة بين المواطنين ، أما الاقتراع الجماعى فعادة ما يقســـم المواطنين الى طوائف مثل طائفة الصناع وطائفة المحامين ، وطائفة المهندسين ٠

أى أن الاقتراع الفردى يضـــمن المســـاواة بين المواطنين أما الاقتراع

الجماعى فيضمن المساواة بين الجماعات ويبرز الاقتراع الجمـــاعى من خلال التمثيل الجماعى فى مجلس الشيوخ ففى فرنسا وهى دولة بسيطة نجـــد أن المحافظات التى يكون تعداد سكانها أقل ، تمثل بشـــكل قـــوى فى مجلس الشيوخ ٠

واستقر حاليا التصويت السرى على حساب التصويت العلنى ، أى أن الناخب يدلى بصوته فى سرية ، وهذا تأكيد للديمقراطية ٠٠

وهناك التصويت الاختيارى والتصويت الاجبارى ، ويعتمد التصـويت الاجبارى على مبدأ سيادة الامة ، وبهذا فان التصويت ليس حقا ولذلك فهو اجبارى ، بينما يقوم التصويت الإختيارى على مبدأ سيادة الشعب ، وبهذا فان التصويت حق وليس واجبا ، ومن هنا فهو اختيارى ٠

ومن صور التصويت الجماعى ما يسمى التصويت العائلى ، وتنظر بعض الاحزاب اليه على انه يشجع الاتجاهات التى تدافع عن الاصـــالة المتمثلة فى العائلة وتأكيد عدم تحديد النسل ، وتطوير الحيـاة العائلية ووفقـــا لذلك يكون لرب العائلة من الاصوات ما يعادل عدد افراد اسرته ، فالفـــرد يزول والعائلة باقية ٠

الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة : ـ

يقوم الناخب بمقتضى الانتخاب الفردى باختيار فرد واحـد من المرشحين فى الدائرة الانتخابية ، وفى الانتخاب بالقائمة يقوم الناخب باختيار قائمة تضم أكثر من فرد من بين القوائم المرشحة فى الدائرة ٠

وفى الانتخاب الفردى تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية صغيرة ، وفى الانتخاب بالقائمة تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة ٠

ويقرب نظام الانتخاب الفردى النائب من ناخبيه فهو معروف لـديهم

ويعتمد اساسا على الدعاية الانتخابية وغيرها من الوسائل التى تجعل الناخبين يؤيدونه ، ولكن ذلك يجعل الاسباب الشخصية والمحلية هى اساس اختيار المرشح ٠

أما الانتخاب بالقائمة فيبعد المرشح عن الناخبين فالاختيار يتوقف على على الاحزاب والبرامج اساسا وابسط نظم الانتخاب هو الانتخاب بالاغلبية وهناك الانتخاب بالاغلبية على دور واحد (الاغلبية النسبية) وبمقتضاه ينجح المرشح اذا حصل على اكبر عدد من اصوات الناخبين ، اذا قورن بالمرشحين الاخرين ، اى ينجح من يحصل على الاغلبية النسبية حتى وان كانت هذه الاغلبية اقل من الاغلبية المطلقة للاصوات الصحيحة ٠

وهناك الانتخاب بالاغلبية على دورين (الاغلبية المطلقة) وبمقتضاه لا يعتبر المرشح فائزا فى الدور الاول الا اذا حصل على الاغلبية المطلقة للاصوات ، فاذا لم يتم ذلك ، يجرى الدور الثانى للانتخابات بشروط خاصة ويكتفى فى الدور الثانى بالحصول على الاغلبية النسبية ٠

وهناك من يرى ان الانتخاب بالاغلبية على دورين يؤدى الى نظام الحزبين السياسيين ، اذا كان الشعب يتمتع بقدر كاف من التجانس ، ويظهر ذلك فى انجلترا والولايات المتحدة ، واذا كان الشعب غير متجانس ، فان النتائج ستكون عكسية ، فأدت الاختلافات السائدة فى اسكتلندة وويلز وايرلندا الشمالية الى ظهور احزاب محلية اثرت على نظام الحزبين البريطانى

والاساس فى الانتخاب بالاغلبية على دور واحد هو نظام الحزبين السياسيين ٠

● ● ●

التمثيل النسبى :

ساد التمثيل النسبى أن كثير من الدول الاوروبية ، وبمقتضاه يتمشى توزيع المقاعد فى البرلمان مع عدد الاصوات التى تم الحصول عليها فى الانتخابات ، وهذا النظام بوجه عام يلائم الدول الصغيرة ، ولا يلائم الدول الكبيرة وقد يتم التمثيل النسبى على مستوى الدوائر • وقد يتم على مستوى الدولة •

وهنا يثار القاسم الانتخابى وهو حاصل قسمة عدد الاصوات الصحيحة المعطاة على عدد المقاعد المخصصة ، أى أنه الحد الادنى اللازم لاى قائمة التحصل على مقعد واحد ، وعادة ما تتبقى مقاعد لم توزع على اساس القاسم الانتخابى ويتم توزيعها وفقا لعدة طرق منها طريقة اكبر البواقى ، فالقوائم التى تحصل على اكبر البواقى تمنح المقاعد الباقية ، وهناك طريقة اكبر •

المتوسطات وهى مشابهة لطريقة اكبر البواقى وان كانت اكثر دقة فالمقاعد التى لم توزع على اساس القاسم الانتخابى ، تمنح للقوائم التى حصلت على اكبر المتوسطات ، وللحصول على اكبر المتوسطات يعطى مقعد اضافى افتراضى لكل قائمة ، وبالتالى يكون :

$$\text{المتوسط} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة}}{\text{عدد المقاعد التى حصلت عليها القائمة + مقعد افتراضى}}$$

وبالتالى يمنح المقعد للقائمة التى حصلت على اكبر المتوسطات •

وممن مزايا التمثيل النسبى تحقيق التمثيل العادل للقوى المتنافسة ، وتظهر عيوب التمثيل النسبى بشكل واضح فى الدول التى تكثر فيها الانقسامات السياسية ، فهذا النظام يساعد على مرور تعدد الاحزاب السياسية •

كما توجد نظم الانتخابات المختلفة وهى خليط من التمثيل النسبى والتمثيل بالاغلبية •

مراجـــع مختـــارة

Cot, Jean-Pierre and Mounier, Jean-P'err, *Pour une sociologie Politique*, Tome I, Paris :Editions du Seuil, 1974

Cot, Jeau-Pierre and Mounier, Jean-Pierre, *Pour une Sociologie Politique* ,Tome 2, Paris; Editions due seuil, 1974

Merkl, Peter H., Political *Continuity and Change*, New York : Harper and Row Publishers, 1967.

Price, J. H., *Comparative Government; Four Modern Constitutions*, London : Hutchinson, Second Edition, 1975.

Capitant, R., *Democratie et Participation Politique*, Paris : Bordas, 1972.

Chemillier-Gendreau, Monique and Courvoisier, Claude, *Introduction a la Sociogie Politique*, Paris, Dalloz, 1971.

Michels, Robert, *les Partis Politiques*, Paris : Flammarion, 1971.

Almond and Powell, *Comvarative Po'itics : a Developmental Approach*. New Delhi : Amerind, 1966.

Harris, Peter B., *Foundations of Political Science*. London. Hutchinson, 1976

Welsh, William A., *Studying Politics*, New York : Praeger Publishers, 1973.

Dilloi, Leiden, Stewart, Introduction to *Political Science*, New Yok. Van Nostrand Reinhold Company, New

Delhi : Affiliated East West press PVT. LTD, 1958.

Pickles, D., *Democracy*, London : Batsford, 1971.

Castles, F. G., *Pressure Groups and Political Culture*, London : Routledge and Kegan Paul, 1967.

Wooton. G., *Interest Groups*, New Jersey : Prentice-Hall, 1970.

Wiseman, H., *Political Systems*, Condon : Routledge ang Kegan Paul, 1967.

Carl J. and Friedrich, Brzezinski, Zbigniew K., *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*, New York : Praeger, 1966.

Pye, Lucian W., *Aspects of Political Development*, Boston : Bitlle Brown, 1966.

Deutsch. Karl W. *The Nerves of Government : Models of Political Communication and Control*, New York : The free Press, 1966.

Hardwick and Landuyt, *Administrative Strategy and Decision Making*, Bombay : D. B. Taraporevala Sons and Co. Private LTD, 1970.

Brecht, Arnold, *Political Theory : The foundations of Twentieth-Century Political Thought*, Bombay: The Times of India Press. 1970.

د. بطرس غالى ، د. محمـــود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ .

د . محمد فتح الله الخطيب ، دراسات فى الحكومات القارنة ، القاهرة : درا النهضة العربية ، ١٩٦٦ .

د٠ سعاد الشرقاوى ، د٠ عبد الله ناصف : **نظم الانتخابات فى العالم وفى مصر القاهرة** : دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ٠

د٠ سعاد الشرقاوى ، **النظم السياسية فى العالم المعاصر** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ٠

د٠ محمد كامل ليلة ، **النظم السياسية** ، القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٠/١٩٦١ ٠

● ● ●